

الجمعية العامة



الدورة السادسة والسبعون

الجلسة العامة ٣٧

الإثنين، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد (ملديف)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

أكتوبر و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أود أن أذكر الأعضاء بأنه سيجري البت في مشروع الإعلان السياسي في أعقاب البيانات الافتتاحية.

الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

بيان الرئيس

البند ١٠٨ من جدول الأعمال (تابع)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أرحب بالوفود في هذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وعلى وجه الخصوص، أرحب بوجود الناجين من الاتجار بالبشر بيننا، الذين تلزم أصواتهم لتذكيرنا بأن هذه المسألة لا تقتصر على كونها مجرد سياسة، إنها مأساة إنسانية. وأود أن أشكر إحدى الناجيات، الفنانة والداعية السيدة كيندال أليمو، التي تكلمت بالسماح بعرض عملها الفني، المعنون أصوات الضحايا تقود الطريق، خلال الحدث والحملات المرتبطة به. وسنسمع المزيد من السيدة أليمو بعد ظهر اليوم عن القصة الكامنة وراء تلك اللوحة.

منع الجريمة والعدالة الجنائية

مشروع القرار (A/76/L.11)

واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول الملحق بها بشأن منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، خطوتان مهمتان في الاعتراف بتلك الجريمة البشعة ومكافحتها. ومنذ أن اعتمدت الجمعية العامة خطة العمل، مع

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ويعقد هذا الاجتماع وفقا للقرار ٢٨٣/٧٥ المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ٢٠٢١، والمقررين ٥١١/٧٦ المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ و ٥١٣/٧٦ المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

معروض على الجمعية العامة مشروع قرار صدر بوصفه الوثيقة A/76/L.11، معنون "الإعلان السياسي لعام ٢٠٢١ المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص". وقبل أن نمضي قدما، وكما ذكرت في رسالتي المؤرختين ٢٦ تشرين الأول/

وفقا للمقرر ٥١١/٧٦، المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، سيستكمل المحاضر الرسمي للاجتماع الرفيع المستوى بمرافق تتضمن البيانات مسجلة سلفا التي يقدمها رؤساء الدول أو الحكومات أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي سيُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية العامة. وينبغي إرسال البيانات المقدمة في هذا الصدد إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: estatements@un.org



والممارسات المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والهجرة والعمل والتعليم والصحة؛ نهج يشمل المجتمع بأسره لمكافحة الاتجار ويعزز الشراكات بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، مع إدماج وجهات نظر الناجيات والناجين والاعتراف بالأشخاص المتجر بهم بوصفهم عوامل للتغيير. ومن خلال التعاون، يمكننا بناء أطر قانونية وسياساتية قوية وتمكين المدافعين عن حقوق الإنسان وتعزيز إمكانية لجوء الضحايا إلى القضاء. ويسرنى أن أصحاب المصلحة الذين يمثلون قطاعات متعددة سيشاركون في هذا الاجتماع، إما افتراضيا أو شخصيا.

إن الاتجار هو أولا وقبل كل شيء انتهاك خطير لحقوق الإنسان، وهو يزدهر في ظل التحيزات والتفاوتات المنهجية، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين والتمييز والعنصرية وكره الأجانب. وبينما نضع أطرا لمكافحة الاتجار ونستنبط أساليب جديدة لتحديد هوية الضحايا وحمايتهم، يجب أن ننظر في الكيفية التي يجعل بها التفاعل بين مختلف التحيزات والمظالم الأفراد أكثر ضعفا. ويجب علينا أيضا أن نعترف بالحقيقة المؤسفة المتمثلة في أن المهاجرين هم من بين أكثر الفئات تعرضا للتمييز والتهميش، وبالتالي من بين أكثر الفئات تعرضا للاتجار بالبشر. وتقع على عاتقنا مسؤولية تنفيذ السياسات التي تقلل من خطر الاتجار بالمهاجرين خلال كل مرحلة من مراحل رحلتهم. ويجب أن نتخذ تدابير إضافية لضمان الحماية الفعالة للعمال المهاجرين داخل المجتمعات المضيفة لهم.

وخلال اليومين المقبلين، سيتيح هذا الاجتماع فرصة لتركيز اهتمامنا على كيفية تحسين الاستجابات المتعلقة بالاتجار بالبشر. وخلال مناقشاتنا ومداولاتنا، حري بنا ألا ننسى أبدا الأثر الإنساني لتلك الجريمة البغيضة، بما في ذلك الواقع الوحشي الذي عاشه الضحايا وشجاعة الناجيات والناجين وصمودهم، والذين سنستمع إلى بعضهم خلال هذا الاجتماع الرفيع المستوى. فمجرد وجودهم هنا يشهد على صلابة الروح البشرية. وتذكرنا شجاعتهم بالتزاماتنا بالقيام بعمل أفضل في حماية مجتمعاتنا وتحقيق العدالة للضحايا. فلنعمل الصواب من

تركيزها على منع الاتجار ومقاومة الجناة وحماية الضحايا، ظلت ذات أهمية محورية في تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولها. ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزال الاتجار بالأشخاص مستمرا. ويجب أن نظل يقظين.

فالالاتجار بالبشر يحرم الملايين في جميع أنحاء العالم من كرامتهم وحرمتهم. كما أنه يقوض الأمن الوطني ويشوه الأسواق ويثري المجرمين والإرهابيين عبر الوطنيين ويشكل إهانة لقيمنا العالمية. ويرتبط الاتجار بالبشر بعدد من الجرائم، منها تدفقات الأموال غير المشروعة واستخدام وثائق السفر المزورة والجرائم السيبرانية. وفي حين أن هناك أشكالاً عديدة من الاتجار، فإن الجانب الثابت الوحيد هو استغلال الهشاشة المتأصلة لدى الضحايا. ويجب أن نواصل تحسين القدرات بغية منع الاتجار بالبشر والتصدي له. كما يجب أن نعالج الأسباب الجذرية التي تيسر هذا الاتجار في المقام الأول.

وباعتماد خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، سلمت الدول الأعضاء بأن الفقر والبطالة والعنف الجنساني والتمييز والتهميش هي من بين العوامل المساهمة، والتي تفاقت جميعها بسبب جائحة مرض فيروس كورونا. وقد تسبب استمرار الجائحة في انخفاض الدعم الذي يحظى به الناجيات والناجون من الاتجار وفي معاناتهم بسبب ضعف قدرة الدول على تحديد الجناة ومحاسبتهم. ومن الضروري أن يضاعف المجتمع العالمي جهوده للتعاافي بشكل أفضل من الجائحة وبناء مجتمعات محلية قادرة على الصمود. ويشمل ذلك إجراء المزيد من البحوث والخروج بقدر أكبر من البيانات والتحليلات بشأن الطرق التي تُنفذ بها الجريمة وكيفية تطورها والفئات المستهدفة بها والمتضررة منها. وسيتيح لنا ذلك اتخاذ قرارات أفضل بشأن التدابير والاستجابات الوقائية.

ويجب أن نعطي الأولوية لنهج يركز على الضحايا والناجين لمكافحة الاتجار بالأشخاص، أي نهج يقوم على إشراك الناجيات والناجين في وضع السياسات؛ نهج يأخذ في الاعتبار كيفية تأثير السياسات والممارسات القائمة على الاتجار، بما في ذلك السياسات

بالجائحة على السفر والتنقل. وقد توارى الاتجار بالبشر، وهو جريمة غالبا ما تكون خفية ولكنها ظاهرة، أكثر فأكثر في ظل اقتصادنا العالمي والزوايا المظلمة من شبكة الإنترنت. ويسيء المتجرون استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، التي أصبحت أيضا ذات أهمية متزايدة خلال الجائحة، لتيسير تجنيد الضحايا والسيطرة عليهم واستغلالهم.

ويستهدف المتجرون النساء والفتيات بشكل غير متناسب ويجبروهن على الزواج، بما في ذلك زواج الأطفال، فضلا عن العبودية المنزلية والعمل القسري. وتبين أحدث نسخة من "التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص" الذي يصدره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن حوالي ثلث الضحايا المكتشفين هم من الأطفال، وهي نسبة تضاعفت ثلاث مرات على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية. ومن المؤسف أن المزيد والمزيد من الأطفال يُستهدفون من قبل المتجرين الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي لتجنيد ضحايا جدد ويستفيدون من الطلب على المواد المنطوية على استغلال الأطفال للأغراض الجنسية. واللاجئون والمهاجرون عرضة بوجه خاص للوقوع ضحية للمتجرين. وقد يتعرضون لسوء المعاملة والاستغلال في العمل القسري والاستغلال الجنسي والعبودية المنزلية وحتى نزع الأعضاء. ووفقا للتقرير العالمي، فإن نسبة كبيرة من ضحايا الانتهاكات في معظم مناطق العالم هم من المهاجرين.

ولا يزال الاتجار عن طريق سلاسل التوريد العالمية غير مكتشف بشكل كاف ويفلت مرتكبه من العقاب بسبب الافتقار إلى الأطر وآليات الإبلاغ المناسبة لمعالجة هذه المسألة المعقدة. وعندما تكتشف حالات الاتجار، كثيرا ما يواجه الضحايا أنفسهم العقاب. وعلى الرغم من أن العديد من الدول تعترف الآن بحقوق الضحايا في الحصول على المساعدة والحماية وسبل الانتصاف الفعالة، فإنها قد تعاقب أيضا الأشخاص على الأفعال المرتكبة نتيجة للاتجار بهم. ولوضع حد لتلك المعاناة والظلم، نحتاج إلى دعم جميع البلدان لبناء مؤسسات وأطر قانونية قوية من أجل التصدي لتلك الجريمة. وينبغي أن يكون

خلالهم. ولنضمن ألا يتحمل الآخرون ما عانوا منه من مأس وحرمان. ولنتمكن عملهم ونستمع إليهم فيما نصوص السياسات وننفذها.

وبصفتي رئيس الجمعية العامة تحت شعار "رئاسة مفعمة بالأمل"، سأبذل كل ما في وسعي للجمع بين الشركاء والعمل معهم لتعبئة الجهود ضد الاتجار بالبشر. وأتطلع إلى إتاحة الفرصة لي خلال اليومين المقبلين للدخول في حوار بناء حتى نتمكن من العمل معا بشكل جماعي للمضي قدما بجهودنا الرامية إلى التصدي لتلك الجريمة.

وفقا للمادة ٧٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أعطي الكلمة الآن لنانبة الأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيدة أمينة محمد.

نانبة الأمين العام (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري العميق لرئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة بشأن خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وأود أيضا أن أهنيء الدول الأعضاء على المفاوضات الناجحة بشأن مشروع الإعلان السياسي الذي سيتم البت فيه خلال جلسة اليوم (A/76/L.11، المرفق).

هناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تجديد وتنشيط العمل العالمي لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر، حيث أن المصاعب الاقتصادية والنزاعات وحالات الطوارئ الصحية والمناخية تتزايد وتفاقم مواطن الضعف أمام الاتجار والاستغلال وإساءة المعاملة. كما أدت الأزمات العالمية، بما في ذلك جائحة مرض فيروس كورونا المستمرة، إلى تأخير إحراز تقدم في إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك الأهداف الهامة المتعلقة بمنع ومكافحة جميع أشكال الاتجار بالأشخاص. وهذا يزيد من معاناة الضحايا. ويواجه الناجون والناجيات من الاتجار في العديد من البلدان صعوبات أكبر في الحصول على المأوى والغذاء والرعاية الصحية والمساعدة القانونية وغيرها من الخدمات الأساسية.

وفي الوقت نفسه، تواجه سلطات إنفاذ القانون تحديات إضافية في الكشف عن الاتجار بالبشر في ظل القيود المفروضة فيما يتصل

إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص حتى تتمكن الشركات من إدارة عمليات الشراء الخاصة بها بطريقة أخلاقية وشفافة. وقد اتخذت الأمم المتحدة إجراءات لمنع مخاطر الاتجار بالبشر والتصدي لها في عمليات الشراء الخاصة بها. وأخيراً، نحن بحاجة إلى تطوير وتعزيز الشراكات مع المجتمع المدني. ويمكن للمنظمات التي يقودها الناجون أن تدعم التحول إلى الاستجابات الشاملة لمكافحة الاتجار، فضلاً عن دعم الضحايا وتوفير الخدمات لهم.

ويمكن لاجتماع التقييم الذي سيعقد اليوم أن يعزز الحاجة إلى مزيد من التعاون والعمل ضد الاتجار بالبشر. وتوفر عملية استعراض الأقران التي استهلكت مؤخراً لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها المتعلق بالاتجار بالأشخاص سبباً لزيادة تحسين السياسات والإجراءات وتوجيهها. وفي هذه اللحظة المحورية، يمكن أن يساعد اعتماد الجمعية العامة لمشروع الإعلان السياسي على توليد الزخم اللازم لاتخاذ إجراء حاسم ضد تلك الجريمة المروعة. وأحث الدول الأعضاء على الاستفادة إلى أقصى حد من هذه الفرصة لمساعدتنا على العودة إلى المسار الصحيح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عقد الأمم المتحدة للعمل والعمل معاً لإنهاء آفة الاتجار بشكل نهائي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائبة الأمين العام على بيانها. وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٨٣/٧٥ والمقرر ٥٠٣/٧٦ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، أقدم الآن البيان المسجل مسبقاً للسيدة غادة والي، المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

عُرض بيان مسجلاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ١ و A/76/569).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٨٣/٧٥، أعطي الكلمة الآن للسيدة سيوبهان مولالي، المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، للإدلاء ببيان.

الناجون والناجيات في صميم السياسات الرامية إلى منع الاتجار بالبشر ومكافحته وتقديم الجناة إلى العدالة وتوفير سبل انتصاف فعالة، بما في ذلك التعويض.

ولدينا الآن أدوات قوية للتعاون الدولي بشأن منع الاتجار بالبشر وإنهائه. فقد تم التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على نطاق عالمي تقريباً، وأصبحت ١٧٨ دولة الآن أطرافاً في بروتوكولها التكميلي لمنع وقوع ومعاكبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. وتؤدي خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي اعتمدها الجمعية العامة في عام ٢٠١٠، دوراً حاسماً في تعزيز تنفيذ البروتوكول. وأصبح "التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص" الذي يصدر كل سنتين مورداً رئيسياً بشأن اتجاهات الاتجار وأنماطه على الصعيد العالمي. وأنشأت خطة العمل العالمية أيضاً صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وعززت فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي يضم الآن ٣٠ وكالة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وبفضل بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص وخطة العمل العالمية، سنت جميع الدول الأطراف تقريباً تشريعات وطنية تجرم الاتجار بالأشخاص. بيد أن الاستجابات العملية للاتجار بالبشر لا تزال تتباين تفاوتاً كبيراً. ونحن بحاجة إلى زيادة المساعدة والدعم التقنيين بغية تعزيز العمل المشترك. وتتطلب الاستجابات الأفضل تحسين التعاون فيما بين الدول الأعضاء بشأن تبادل المعلومات وعمليات العدالة الجنائية المشتركة وغير ذلك الكثير. وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لحماية المهاجرين الضعفاء من الوقوع فريسة للاتجار، تمسحياً مع الالتزامات المتعهد بها بموجب الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

ونحن بحاجة إلى تعزيز التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات بغية الكشف عن جريمة الاتجار بالبشر في حالات الطوارئ والأزمات الإنسانية والتصدي لها. ونحن بحاجة أيضاً

الدول في ضمان الحماية دون تمييز وعدم اتخاذها إجراءات وقائية فعالة تشمل الفئات والمجتمعات المحلية المهمشة بالفعل.

والأدوات القانونية والسياسية متاحة لنا. بيد أن تنفيذ قانون حقوق الإنسان لحماية الأشخاص المتجر بهم ومنع الاتجار بهم لا يزال ضعيفا. وخطاب مكافحة الرق المعاصر لا يقابل بواقع حماية الأشخاص المتجر بهم دون تمييز أو بإجراءات مجدية لمكافحة الإفلات من العقاب. ويتطلب المنع الفعال للاتجار أن نعيد التفكير في نهجنا إزاء الهجرة. وكان اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية إنجازا هاما للمجتمع الدولي. ويقال توسيع نطاق الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية من مخاطر الاتجار. ونحن بحاجة إلى تجاوز الاستجابات للهجرة المبنية على تدابير الصّد وبناء الجدران والاستعانة بجهات خارجية في إنجاز إجراءات اللجوء وتجريم الهجرة.

بيد أن الهجرة النظامية محفوفة بالمخاطر أيضا بالنسبة لكثير من الناس. ونحن بحاجة إلى رصد أكثر فعالية لوكالات استقدام الأيدي العاملة من أجل حماية العمال المهاجرين. ونحن بحاجة إلى كفاءة معالجة الثغرات في إنفاذ قوانين العمل ونطاقها وفي ولايات هيئات تفتيش العمل. وتصاريح العمل التقييدية المرتبطة بصاحب العمل وعدم حماية حقوق العمال المنزليين والإنفاذ غير المحدود لقوانين العمل والقيود المفروضة على حصول العمال المهاجرين على الحماية الاجتماعية، كلها عوامل تؤدي إلى التعرض للاستغلال. وتلك إخفاقات في السياسة وإخفاقات في الإرادة السياسية يمكن معالجتها.

وقد سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على الحماية المحدودة لحقوق العمال المهاجرين، فضلا عن المخاطر المتزايدة للاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي واستهداف الأطفال على الإنترنت. وإذا لا نزال نواجه أزمات إنسانية في أجزاء كثيرة من العالم، فإننا نشهد مؤشرات متزايدة على الاتجار الناشئة عن سلسلة متصلة من الاستغلال والإخفاقات في حماية الحقوق اليومية. ونحن نعلم أن التكنولوجيات الرقمية يمكن أن تساعد في منع الاتجار ومكافحة الإفلات من العقاب. ولكن شركات التكنولوجيا أو الدول لا تتخذ إجراءات فعالة لمكافحة

السيدة مولالي (المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال) (تكلمت بالإنكليزية): يأتي هذا الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في وقت حرج للغاية. وبعد مرور أكثر من عقد على اعتماد خطة العمل العالمية، لا يزال الاتجار بالأشخاص مستمرا مع الإفلات من العقاب. وعلينا أن نسأل لماذا هذا هو الحال. فما الذي لا نفعه كمجتمع دولي لمكافحة ذلك الانتهاك الخطير لحقوق الإنسان؟ ونحن نعلم أن النساء والفتيات على وجه الخصوص معرضات لخطر جميع أشكال الاستغلال التي كثيرا ما تكون متعددة ومتداخلة. وهن معرضات للخطر بسبب استمرار التمييز المنهجي والعنف ضد النساء والفتيات على الصعيد العالمي واستمرار العواقب المادية لهذا التمييز، بما في ذلك الفقر والتشويه الوحشي لأجساد النساء والفتيات والقيود المفروضة على التنقل وعلى الحصول على التعليم والعمل اللائق. وهذا ليس بالأمر الجديد، ولكن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) كان لها تأثير جنساني، حيث أثر ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. ونتلقى تقارير عن زيادات في زواج الأطفال والزواج القسري، وهي مؤشرات على زيادة الاتجار. ونعلم أيضا أن الرجال والفتيات كثيرا ما يتم تجاهلهم واعتبارهم غير مرئيين كضحايا للاتجار، وبالتالي لا يتم تحديدهم ولا يتم توفير الحماية لهم.

وعلى الرغم من القاعدة الأساسية لعدم التمييز والوعود بتوفير الحماية العالمية لحقوق الأشخاص المتجر بهم، لا تزال العنصرية وكراهية الأجانب تحدان من إمكانية حصول الأشخاص المتجر بهم على الحماية، ولا سيما عند المعابر الحدودية. وإذا أردنا أن نكون أكثر فعالية في إجراءتنا لمكافحة الاتجار، فإننا بحاجة إلى ضمان أن يكون هذا الإجراء متسقا مع حركات العدالة العرقية على الصعيد العالمي. ونعلم أيضا أن المتجرين يستهدفون الشعوب الأصلية ومجتمعات الأقليات والأشخاص عديمي الجنسية واللاجئين والمشردين داخليا لاستغلالهم. ويستمر هذا الاتجار مع الإفلات من العقاب بسبب إخفاق

والإفلات من العقاب على الاتجار من خلال استخدام التكنولوجيات، ولا سيما فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي واستهداف النساء والفتيات على الإنترنت.

وفي تقريره الأخير إلى الجمعية العامة (A/76/263)، سلطت الضوء على الصلة بين الاتجار وسياقات الإرهاب، فضلا عن استهداف النساء والفتيات والرجال والفتيان على الإنترنت واستخدام الجماعات الإرهابية للتكنولوجيات الرقمية للاتجار لجميع أغراض الاستغلال. والشباب على وجه الخصوص معرضون للخطر. ونحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات أكثر فعالية لتسخير فوائد التكنولوجيات الرقمية من أجل مكافحة الاتجار.

وإذا كنا جادين في كسر حلقات الاتجار والاستغلال وإعادة الاتجار، ينبغي أن نقوم أيضا بكفالة تقديم المساعدة إلى الأشخاص المتجر بهم وتوفير الحماية الاجتماعية لهم في الأجل الطويل وبدون شروط. ونستخدم خطاب النهج القائمة على حقوق الإنسان لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ولكننا بحاجة إلى كفالة دعم ذلك عمليا. ودور المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان حاسم الأهمية في دعم الأشخاص المتجر بهم ومنع الاتجار وضمان الحماية. ويشكل فرض قيود على المجتمع المدني وتقلص حيزه وتجريم المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يساعدون المهاجرين إخفاقا للدول في احترام التزاماتها ببناء شراكات مع المنظمات غير الحكومية، وهو التزام أساسي من التزامات بروتوكول باليرمو.

ونحتاج أيضا إلى ضمان أن تكون تدابير مكافحة الاتجار بالأشخاص شاملة لمسائل الإعاقة وتمتثل لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقرار مجلس الأمن ٢٤٧٥ (٢٠١٩) بشأن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات النزاع. وهذا أمر أساسي لضمان الوصول على نحو فعال إلى العدالة والمساعدة والحماية وسبل الانتصاف الفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة المتجر بهم. ويجب أن نكفل إدماج الإجراءات الرامية إلى مكافحة الاتجار في التخطيط لعمليات الانتقال في مجال حفظ السلام، مع التسليم بأن فترة الانتقال قد تتطوي على مخاطر متزايدة. ويجب أن تنص ولايات بعثات حفظ السلام، التي تشمل حماية المدنيين في توجيهاتها، صراحة على مكافحة الاتجار بالأشخاص لجميع أغراض الاستغلال وضمان حماية الأشخاص المتجر بهم والأشخاص المعرضين لخطر الاتجار. ولا يكفي افتراض إدماج تلك الالتزامات في تدابير مكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات أو العنف الجنسي والجنساني. وبدون الاعتراف الصريح بالالتزامات بمكافحة الاتجار بالأشخاص، لا توجد

الإفلات من العقاب على الاتجار من خلال استخدام التكنولوجيات، ولا سيما فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي واستهداف النساء والفتيات على الإنترنت.

وفي تقريره الأخير إلى الجمعية العامة (A/76/263)، سلطت الضوء على الصلة بين الاتجار وسياقات الإرهاب، فضلا عن استهداف النساء والفتيات والرجال والفتيان على الإنترنت واستخدام الجماعات الإرهابية للتكنولوجيات الرقمية للاتجار لجميع أغراض الاستغلال. والشباب على وجه الخصوص معرضون للخطر. ونحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات أكثر فعالية لتسخير فوائد التكنولوجيات الرقمية من أجل مكافحة الاتجار.

وإذا كنا جادين في كسر حلقات الاتجار والاستغلال وإعادة الاتجار، ينبغي أن نقوم أيضا بكفالة تقديم المساعدة إلى الأشخاص المتجر بهم وتوفير الحماية الاجتماعية لهم في الأجل الطويل وبدون شروط. ونستخدم خطاب النهج القائمة على حقوق الإنسان لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ولكننا بحاجة إلى كفالة دعم ذلك عمليا. ودور المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان حاسم الأهمية في دعم الأشخاص المتجر بهم ومنع الاتجار وضمان الحماية. ويشكل فرض قيود على المجتمع المدني وتقلص حيزه وتجريم المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يساعدون المهاجرين إخفاقا للدول في احترام التزاماتها ببناء شراكات مع المنظمات غير الحكومية، وهو التزام أساسي من التزامات بروتوكول باليرمو.

كما أن تنفيذ مبدأ عدم العقاب أمر بالغ الأهمية لضمان اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان وحماية فعالة. ومن الضروري أيضا ضمان إجراء تحقيقات فعالة ومكافحة الإفلات من العقاب على الاتجار. ومع ذلك، ما زلنا نرى ضحايا الاتجار يحتجزون ويسجنون ويعاقبون ويحرمون من إمكانية التعافي ومن الوصول إلى سبل انتصاف فعالة. ونحن بحاجة إلى الاعتراف بجميع أشكال العقاب، بما في ذلك الاحتجاز والعودة القسرية والحرمان التعسفي من الجنسية والاستبعاد من صفة اللاجئ ومن حماية الضمان الاجتماعي.

السيدة حسن (تكلت بالإنكليزية): أود أن أهنئ سعادة السيد عبد الله شهيد، رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى. ويشرفني أن أشارك في هذا الاجتماع.

عندما كنت ناشطة يافعة في أوائل التسعينيات، لم يكن الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي مشكلة يعيها معظم الناس. ولم تكن هناك قوانين تتصدى لهذه المشكلة، ولم يحظ ضحايا الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي بأي دعم تقريبا لمساعدتهم في الهروب من محتهم. بل على العكس من ذلك، كن محاصرات، حيث يمكن تجريمهن بسبب البغاء أو الجرائم المتصلة بالهجرة، ويوصمن اجتماعيا بسبب ما حدث لهن. وازدهرت المؤسسات الإجرامية التي تتاجر بالنساء والفتيات مع ظهور تجارة الجنس، مما أدى إلى زيادة الطلب عليه وجعله طبيعياً وسوقاً مربحة للمتاجرين بالأشخاص. ودقت منظمات حقوق المرأة، ولا سيما تلك التي تعمل في المحاكم وفي تقديم الخدمات، ناقوس الخطر. ورأينا أن النساء والفتيات اللاتي وقعن ضحايا للاتجار بالجنس هن الأكثر تهميشاً، سواء بسبب الفقر، أو سوء المعاملة، أو الإدمان، أو العرق، أو القوانين التي تحرمهن من التمكين على أساس الجنس. ورأينا أيضاً أنه لا يجري القيام بأي شيء سوى إجراءات بسيطة جداً لمساعدتهن.

وأدت فترة من أنشطة الدعوة المستمرة مع الضحايا والناجيات وبالنيابة عنهم إلى إرساء بروتوكول باليرمو في عام ٢٠٠٣، الذي صدق عليه ١٧٨ بلداً، وإلى سن قوانين لمكافحة الاتجار بالجنس في ٩٣ في المائة من البلدان. وتم وضع خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في عام ٢٠١٠ لرصد التقدم المحرز، وفي عام ٢٠١٨ التزمت الدول بعملية استعراض رسمية وبحماية ودعم ضحايا الاتجار بالبشر من خلال اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. لذا، نعم، أحرز تقدم كبير، ولكن الاتجاهات الحالية تبين أن الاتجار بالجنس يتزايد بطرق جديدة ومعقدة وأنها نخذل النساء والفتيات المستضعفات.

مؤشرات تدل على حدوث حالات الاتجار. ويختفي الأطفال ويفلت الجناة من العقاب. ولا توجد تحقيقات فعالة ولا حماية فعالة.

وفي حين أن سياقات الإرهاب والنزاع والتشريد القسري تسهم في زيادة مخاطر الاتجار بالأشخاص، فإن هذه المخاطر متجذرة في سلسلة متصلة من أوجه الاستغلال ترتبط بالتمييز الهيكلي والعنف والفقر والإقصاء، وهي جزء من الحياة اليومية وليست وضعاً استثنائياً. ولذلك، من الضروري أن نواصل التركيز على مسائل الفقر اليومي والضعف الاقتصادي والتمييز ضد العمال المهاجرين والاستغلال بوصفها الأسباب الجذرية الكامنة والمستمرة للاتجار، وأن نعترف بالحاجة إلى إجراء إصلاحات هيكلية في بلدان المنشأ وبلدان المقصد. كما أن حماية حقوق اللاجئين من خلال إعادة التوطين ومنح التأشيرات الإنسانية ولم شمل الأسر والحماية الفعالة للحق في التماس اللجوء والتمتع به تساعد أيضاً على ضمان حماية الأشخاص المتجر بهم من اللاجئين وهي ضرورية لمنع الاتجار باللاجئين وغيرهم من المشردين قسراً.

وفي سياق أزمة المناخ، يجب أن نأخذ على محمل الجد المخاطر المتزايدة للاتجار الناشئة عن النزاعات المتصلة بالمناخ والنزوح جراء تغير المناخ. ويجب أن نعترف أيضاً بأن الاتجار بالأشخاص لأغراض العمل القسري في القطاع الزراعي والصناعات الاستخراجية وصناعات الملابس ومصائد الأسماك يسهم في أزمة المناخ. واعترافاً بهذه المخاطر، سيتناول تقريرنا إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٢٢ الاتجار بالأشخاص في سياق أزمة المناخ والنزوح القسري.

وفي الختام، نعلم أن الاتجار يعامل البشر كسلع تباع وتشتري. ونحن نعلم أنه انتهاك خطير لحقوق الإنسان ويتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة ومجدية. ويجب أن يقود الناجون هذا العمل. ويجب أن تسترشد جميع إجراءات مكافحة الاتجار بتجارب الناجين وخبراتهم، ليس على أساس مخصص بل على أساس مستمر ومنهجي. وأتطلع إلى مواصلة العمل مع جميع الوفود لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

الرئيس (تكلت بالإنكليزية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٧٥/٢٨٣، أعطي الكلمة الآن للسيدة ياسمين حسن، المديرية التنفيذية العالمية لمنظمة "المساواة الآن" للإدلاء ببيان.

البغاء، وأن توفر المساواة في الحقوق والتعليم والفرص الاقتصادية، وأن تكفل حماية المهاجرين والمشردين، في جملة أمور. ويجب على الحكومات أيضا أن تضع حدا لإفلات المتجرين والمنتهجين من العقاب. وهذا يتطلب أكثر من مجرد التشدد بوجهات نظر الناجين. وتنفيذ قوانين مكافحة الاتجار أمر صعب ويتطلب إرادة سياسية على كل المستويات، بالإضافة إلى الموارد المستدامة والتدريب وبصراحة تامة، اتخاذ إجراءات صارمة ضد اللامبالاة والفساد.

وعلاوة على ذلك، يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة وجماعية للتصدي للتهديدات الجديدة التي يشكلها سوء استخدام الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية. وتمكن شبكة الإنترنت زيادة الاتجار بالجنس والاستغلال الجنسي بوتيرة تنذر بالخطر. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في زمن جائحة مرض فيروس كورونا، حيث قام المتجرون بتعديل نماذج أعمالهم ليناسب الوضع الطبيعي الجديد من خلال إساءة استخدام التكنولوجيا الرقمية. ويجب على الحكومات أن تنظم الفضاء الرقمي على النحو المناسب من أجل الحماية من إساءة الاستعمال. وعند القيام بذلك، يجب عليها معالجة التوتر بين الحق في التعبير وحرية التعبير والخصوصية من ناحية والحماية من الأضرار عبر الإنترنت من ناحية أخرى.

ويختبئ المتجرون وراء ستار إخفاء الهوية عبر الإنترنت على منصات تعمل بموجب لوائح محدودة جدا من أجل إعداد وتجنيد ضحاياهم. والقوانين الوطنية والدولية الحالية غير كافية، لأنها لم تواكب التقدم التكنولوجي. وفي تقريرنا المعنون "إنهاء الاستغلال الجنسي للنساء والفتيات والاعتداء عليهن عبر الإنترنت: دعوة إلى وضع معايير دولية"، الذي نشر في الأسبوع الماضي، ندعو الحكومات إلى وضع معايير دولية، وإطار توجيهي للتعاون الدولي، وقوانين قوية تعالج الطابع الجنساني والمتعدد الولايات القضائية للاستغلال الجنسي عبر الإنترنت. والمساواة الآن ملتزمة بأن تكون جزءا من الحركة العالمية للتصدي للآفة المستمرة التي تدمر حياة الكثيرين. ليس هناك وقت نضيعه، والتقاوس عن العمل ليس خيارا.

أكثر من ٥٠ في المائة من ضحايا الاتجار على الصعيد العالمي يتم الاتجار بهن لأغراض الاستغلال الجنسي. ويتم الاتجار بـ ٧٧ في المائة من النساء و ٧٢ في المائة من الفتيات المتجر بهن لأغراض الاستغلال الجنسي. ولا يزال الاتجار بالجنس هو الأكثر ربحية للمتجرين، الذين يجنون أرباحًا طائلة من تجارة الجنس العالمية بقيمة ٩٩ بليون دولار سنويًا. وعلى الرغم من أن البلدان لديها قوانين لمكافحة الاتجار، فإن هذه القوانين لا يتم تنفيذها، ولا تزال الملاحظات القضائية والإدانات متدنية للغاية. وفي منظمة "المساواة الآن"، ما فتئنا نعمل على مكافحة الاتجار بالجنس منذ أكثر من ربع قرن، ورأينا الطرق التي يتم بها الاتجار بالنساء والفتيات لأغراض الاستغلال الجنسي والأثر المدمر على حياتهن - حتى إذا نجحن في الخروج من التجربة أحياء.

وسأقدم بعض الأمثلة. في المكسيك، يتم تجنيد الفتيات الصغيرات كعارضات من المناطق الريفية وبيعهن لأغراض البغاء من قبل عصابات المخدرات التي تتظاهر بأنها وكالات لعارضات أزياء. وتتعرض النساء النيجيريات للخداع وتنقلن عبر الحدود ثم تدفعن لممارسة البغاء في إيطاليا لسداد الديون المتكبدة للمتجرين بهن. ويتم اصطحاب فتيات باكستانيات يبلغن من العمر ١٢ و ١٣ عاما في جولات لبيع العذرية إلى بلدان في منطقة الخليج. وفي مصر هناك حالات لشابات يتم بيعهن مرارا وتكرارا في زيجات مؤقتة من قبل أسرهن. وثمة عنصر مشترك في تجارب النساء والفتيات - فقد عانين جميعًا من نقاط ضعف، سواء على أساس الجنس، أو العرق، أو الوضع الاقتصادي، أو الوضع القانوني، واستغلت نقاط ضعفهن تلك. إن الرواية بأن هؤلاء النساء والفتيات لديهن خيار حقيقي أو أنهن يهاجرن للعمل في مجال الجنس تحرف الحقائق المعيشية للناجيات.

إذا، ماذا يمكننا أن نفعل؟ أولا يجب على الحكومات أن تحد من إمكانية تعرض الأشخاص للاتجار بهم عن طريق إنشاء نظام من القوانين والسياسات التي تعزز المساواة وتوفر فرصا وخيارات حقيقية. وبالإضافة إلى قوانين الاتجار بالجنس وقوانين مكافحة الاتجار، يجب أن تعالج القوانين والسياسات بصورة مجدية عدم المساواة والطلب على

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعلى الرغم من أنني أقف وحدي أمام الجمعية اليوم، فإنني أحمل معي أصوات آلاف الناجيات من جميع أنحاء العالم.

أولاً، أود أن أنوه بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات وإتاحة منبر للناجين ولإسماع أصواتنا في حملة هذا العام، "أصوات الضحايا تقود الطريق". وفيما يتعلق بأثرها، أود أن أتشاطر بعض الاقتباسات من الناجيات والناجين الصامدين. قالت مارسيلا لويزا إن "العامل الأساسي للنجاح في إعادة الإدماج هو الدعم النفسي". وقالت شاندر وورونتو: "يجب ألا تكون رواياتنا ملهمة فحسب، بل يجب أن تتحول الدروس الكامنة فيها إلى حلول". وقال جبروم إيلام: "لقد كنتُ تجسيدا لجريمة الاتجار بالبشر وبدأتُ في تحطيم الصورة النمطية بأن الرجال لا يتعرضون للبيع". وقالت سينغا جانابتيست من منظمة "خطوة من أجل الحرية": "أدرك أهمية الإدماج، لذلك أوفر للناجيات والناجين الدعم الذي كنتُ أريد أن أحظى به كضحية". وقالت كيندال أليمو: "إن التعلم من تجارب الضحايا وتحويل اقتراحاتهم إلى إجراءات ملموسة سيؤدي إلى نهج أكثر تركيزا على الضحايا وأكثر فعالية في مكافحة الاتجار بالبشر".

إن سماع تلك الحكم من مجموعة متنوعة من الناجيات والناجين يؤكد أنهم أهم أصحاب مصلحة في مكافحة الاتجار بالبشر. ومع ذلك، فإن أصواتهم تتركز بشكل أساسي حول عرض قصصهم كضحايا. ولا يتم تضمين سوى أقل من ١٠ في المائة من أصوات الضحايا في القرارات التي تؤدي إلى تنفيذ السياسات والقوانين. ولكن روايات الناجيات والناجين مهمة جداً في وضع استراتيجيات فعالة تتناول مقاضاة المتجرين بالبشر ومنع الاتجار وإعادة دمج الضحايا، لأن الناجيات والناجين يعرفون بشكل مباشر التكتيكات والاستراتيجيات التي يستخدمها المتجرون لاسترقاق الضحايا. ولهذا السبب، أدعو جميع الدول الأعضاء إلى الاستفادة من حكمة الناجيات والناجين والاستثمار في قيادتهم.

وأود أن أقدم بعض التوصيات من منظور الناجيات والناجين. إننا بحاجة إلى رؤية شراكات أكثر جدوى مع الناجيات والناجين والتحول من

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٥/٢٨٣، أعطي الكلمة الآن للسيدة ملكة أورينغو، المؤسسة والرئيسة التنفيذية لمنظمة "خطوة من أجل الحرية" وإحدى الناجيات من الاتجار بالأشخاص، للإدلاء ببيان.

السيدة أورينغو (تكلمت بالإنكليزية): عندما كان عمري حوالي ٨ سنوات، في إحدى ضواحي كمبالا الصغيرة في أوغندا، كنت ألعب وبعض الأصدقاء لعبة تسمى "دعونا نلحم"، حيث كنا نسأل بعضنا البعض عما نرغب أن نكون عندما نكون. قال أحد أصدقائي إنه يريد أن يكون وزيراً حتى يتمكن من امتلاك قافلة من السيارات؛ وأراد البعض أن يصبحوا أبطالاً خارقين. أرادت أخريات أن يكن أميرات. قلت: "عندما أكبر، أريد أن أذهب إلى الأمم المتحدة وأتكلم عن الحرب وما تفعله بالأطفال". يشرفني أن أكون هنا اليوم وأن تتاح لي فرصة المشاركة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاتجار بالأشخاص.

للأسف، تطورت القصة التي أردت أن أرويها. واليوم أنا هنا لأقول للجمعية إن الحرب فتحت الأبواب أمام الاتجار بالأشخاص. ولكنني أريد أيضاً أن أؤكد أن رحلة الضحية الناجية من الاتجار لا تبدأ في اللحظة التي يظهر فيها المتجر. ففي معظم الأحيان تكون نتيجة لأجيال أو سنوات من الضعف الذي لم تتم معالجته بشكل كاف ومر دون الإبلاغ عنه ودون أن يلاحظه أحد. وهذا هو الواقع بالنسبة للعديد من الناجين في جميع أنحاء العالم، وسيظل هذا هو الواقع بالنسبة لمزيد من الضحايا في المستقبل إذا لم نعمل بجد لمعالجة أسباب الضعف بين الأطفال، وخاصة في مناطق ما بعد النزاع، مثل تلك التي قضيت فيها جزءاً من طفولتي.

اسمي ملكة أورينغو، وأنا من هولندا. أنا مؤسسة منظمة "خطوة من أجل الحرية" - وهي منظمة تقودها الناجيات وتمكن الناجيات من الانتقال إلى الخط الأمامي في مكافحة الاتجار بالبشر. أعمل مع جيش الخلاص كأخصائية في الإدماج والمشاركة، وأنا عضو عامل في المجلس الاستشاري الدولي للناجين من الاتجار، الذي افتتحته

أخيراً، يتعين علينا تقدير التجربة المعاشة - ويجب ألا نقوضها. فحتى عندما كان عمري ٨ سنوات، في أوغندا، حيث يتم تفويض أصوات الأطفال، شعرتُ وفهمتُ أهمية التجربة المعاشة وضرورة إشراك ضحايا الاتجار بالبشر عندما يتعلق الأمر بمناقشة المسائل التي تؤثر على حياتنا. والآن وقد أصبح لدي صوت ومنصة أتكلم من خلالها وإحساس بالمسؤولية، أود أن أدعو الجمعية إلى العمل. وحينما تأتي وفود الدول لمناقشة مسألة الاتجار بالبشر، أريد من أعضائها التساؤل عن الأصوات التي يمثلونها وعن الأصوات الغائبة ولماذا غابت تلك الأصوات. والإجابة على هذه الأسئلة هي الأساس لتحقيق إدماج حقيقي للناجيات للناجين.

إننا بحاجة إلى تجاوز التعاطف وتحويل تعاطفنا إلى عمل وإجراءات. ومشاطرة قصص عن آثار الصدمة لا تكفي. نحن بحاجة إلى مشاركة قصص الصمود والأمل. ونحن بحاجة إلى بذل جهود أكبر لنوفر للناجيات والناجين إمكانية الوصول إلى برامج إعادة التأهيل والتعليم والعمالة وتمويل المبادرات التي يقودونها. فالشفقة ليست كافية. إذ تحتاج الناجيات والناجون إلى المزيد من الفرص للازدهار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في الجزء الافتتاحي من الاجتماع الرفيع المستوى.

تشرع الجمعية الآن في النظر في مشروع القرار A/76/L.11، المعنون "الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص".

وقبل أن أعطي الكلمة لشرح المواقف قبل اعتماده، أود أن أذكر الوفود بأن بيانات شرح الموقف تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تتلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة جونستون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب الولايات المتحدة باعتماد مشروع الإعلان السياسي (A/76/L.11، المرفق). فلم نبرح منذ فترة طويلة نلتزم بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته والدعوة من أجل تحقيق مصلحة الناجيات

مجرد الإشراك الرمزي لهم، والذي نراه استغلالاً. نحن بحاجة إلى رؤية زيادة في نوعية الدعم النفسي للناجيات والناجين، والذي يجب تخصيصه وفقاً لاحتياجاتهم وتقديمه على المدى الطويل. ونحتاج أيضاً إلى أن نرى تحسناً في الطريقة التي يُعامل بها الضحايا أثناء الإجراءات القانونية. ويجب أن تركز هذه الإجراءات على الضحية وتراعي آثار الصدمات. ونحن بحاجة إلى وضع حد لرواية "الضحية المثالية"، لأن البحث عن "ضحية مثالية" بين الضحايا هو أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض معدلات الملاحقة القضائية والإدانة، لأنه يُعمينا عن رؤية من يقفون أمامنا. وهذه حقيقة واقعة بالنسبة للمهاجرين الناجين من الاتجار لأن وقوعهم كضحايا يُعالج بوصفه مسألة تتعلق بالهجرة.

إننا بحاجة إلى دعم غير تمييزي. ففي معظم البلدان، كثيراً ما ترتبط مدة المساعدة المقدمة للضحايا بمدّة أي تحقيق جارٍ. وأنا نفسي أصبحت ضحية لهذه الفكرة. فقد تُركت من دون وثائق ثبوتية لمدة ١٠ سنوات، مما حرمني من الحق في الحصول على الدواء أو الالتحاق بالمدرسة أو الوصول إلى المأوى. وقد كنتُ نتيجة ذلك عرضة للاستغلال مجدداً وعرضني للعنف الجنساني.

والأهم من ذلك كله، نحتاج إلى تحقيق المساءلة، لا لتقديم المتجرين بالبشر إلى العدالة ولكن مسؤولية جميع الأطراف المعنية. فعلى سبيل المثال، نحتاج إلى أن يكون قطاع الخدمة المدنية مسؤولاً عن نوعية الخدمات التي يقدمها للضحايا والناجين. ونحن بحاجة إلى أن يكون القطاع الخاص مسؤولاً عن التصدي للاستغلال الموجود في سلسله للإمداد. ونحتاج إلى أن تكون أجهزة إنفاذ القانون مسؤولة عن ضمان التركيز في عملها على الضحايا ومراعاة آثار الصدمات. ونحتاج قبل كل شيء إلى خضوع الحكومات للمساءلة عن الأنظمة القائمة التي تسهل الطلب على الخدمات الاستغلالية، مثل نظام الكفالة في دول الخليج وتقنين الدعارة في أوروبا والفساد وإفلات المتجرين من العقاب. ختاماً، ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز إشراك الناجيات والناجين وإدماجهم في أوساط الدول الأعضاء كجزء من الولاية عند وضع سياسات الأبحاث وإجراء مناقشات بشأن إعادة الإدماج.

والفتيات. ونقف بحزم في مكافحة تلك الجريمة البشعة وفي حماية ودعم الناجيات والناجين من الاتجار بالبشر، وكذلك في محاسبة الجناة.

وفي الوقت نفسه، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنسجل موقف هنغاريا بشأن الفقرتين ٧ و ٢٤ (ب)، اللتين تتضمنان إشارات إلى الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ونود أن ننكر بأن هنغاريا لم تعتمد الاتفاق العالمي ولا تشارك في تنفيذه. ولذلك، فإننا ننأى بأنفسنا عن الفقرتين المذكورتين أعلاه. ونشدد كذلك على أن مكافحة الاتجار بالبشر يجب أن تركز على مكافحة الجريمة المنظمة، ومحاسبة الجناة، وزيادة الوعي بين السكان المعرضين للخطر، ومعالجة الأسباب الجذرية لضعفهم. ونود أن نشدد على أن توسيع نطاق القنوات القانونية للهجرة ليس وسيلة مناسبة للتصدي للاتجار بالبشر، ونذكر بأن تعريف سياسة الهجرة يظل من اختصاص الدول الأعضاء.

ولا تزال هنغاريا تشارك بنشاط في توفير الحماية والمساعدة للناجين من الاتجار بالبشر وضحاياهم المحتملين، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والفتيات.

السيدة شاريخي (الجزائر) (تكلمت بالفرنسية): يرحب وفد بلدي باعتماد الإعلان السياسي لعام ٢٠٢١ المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٧/٧٦، المرفق). ونود أن نشكر الممثلين الدائمين للفلبين والجمهورية الدومينيكية، على التوالي، على جهودهما بوصفهما ميسرين مشاركين، مما مكننا من اعتماد الإعلان السياسي بتوافق الآراء.

لقد شاركت الجزائر بحسن نية وروح بناءة طوال العملية وقدمت عددا من المقترحات للمساعدة في التوصل إلى إعلان سياسي قوي يتصدى لعواقب الاتجار بالبشر ويضع تدابير وقائية بطريقة شاملة وهادفة. والجزائر ملتزمة التزاما كاملا بمكافحة الاتجار بالأشخاص ومنعه، ولهذا السبب انضمنا إلى توافق الآراء في اعتماد الإعلان السياسي لعام ٢٠٢١ على الرغم من أن وفد بلدي لا يؤيد بعض الفقرات، وعلى وجه التحديد، الفقرات التي تشير إلى الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

والناجين. وتؤكد الولايات المتحدة التزامها بحماية خصوصية وهوية ضحايا الاتجار بالأشخاص قبل الإجراءات الجنائية وأثناءها وبعدها رهنا بقوانيننا وقواعدنا ولوائحنا الوطنية، بما في ذلك حماية حقوق المدعى عليهم جنائيا بموجب دستور الولايات المتحدة.

وتؤيد الولايات المتحدة التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقوع ومعاينة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال المكمل لها، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بتقديم المساعدة لضحايا الاتجار وحمايتهم. ولا يوجد التزام بتنفيذ الأحكام غير الإلزامية لهذين الصكين، ولا تعتبر الولايات المتحدة الصياغة الواردة في مشروع الإعلان السياسي بمثابة تعديل أو توسيع لالتزاماتها بموجب أي منهما. ومع ذلك، ستواصل الولايات المتحدة العمل وفقا لالتزاماتها بمنع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالأشخاص.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد في سياق شرح الموقف قبل اعتماد مشروع القرار.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/76/L.11؟

اعتمد مشروع القرار A/76/L.11 (القرار ٧/٧٦).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة لشرح الموقف بعد اعتماد القرار، أود أن أذكر الوفود بأن بيانات شرح الموقف تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة بونغور (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود بداية أن أعرب عن تقديرنا لجمهورية الفلبين والجمهورية الدومينيكية على قيادتهما بوصفهما ميسرين مشاركين للإعلان السياسي لعام ٢٠٢١ المعتمد للتو (القرار ٧/٧٦، المرفق). لقد أيدت هنغاريا اعتماد الإعلان السياسي، بوصفها دولة عضوا ملتزمة التزاما عميقا بمنع جميع أشكال الاتجار بالبشر والقضاء عليها، مع إيلاء اهتمام خاص للاتجار بالنساء

كما يعلم الأعضاء، يتكون هذا الاجتماع الرفيع المستوى، عملاً بالقرار ٢٨٣/٧٥، من جزء افتتاحي وجلسة عامة اليوم من الساعة ١٠/٠٠ إلى ١٣/٠٠؛ وجلسات عامة تعقد غدا، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، من الساعة ١٠/٠٠ إلى ١٣/٠٠ ومن الساعة ١٥/٠٠ إلى ١٧/٣٠؛ وجلسة عامة ختامية تعقد غدا الساعة ١٧/٣٠؛ فضلا عن حلقتي نقاش حواريتين متعاقبتين تعقدان بعد ظهر اليوم.

وكما أشرت في رسالتي المؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر، دعوت سعادة السيد خوسيه ألفونسو بلانكو كوندري، الممثل الدائم للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة، إلى رئاسة حلقة النقاش الأولى، المقرر عقدها في الفترة من الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٦/٣٠ في هذه القاعة. وستتناول حلقة النقاش موضوع "خطة العمل العالمية والمشاكل والتغزرات الدائمة في مجال الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك، في جملة أمور، الاتجار بالنساء والأطفال، ولا سيما الفتيات، لغرض الاستغلال الجنسي".

وكما أشير كذلك في الرسالة نفسها، دعوت سعادة السيد إنريكي أوستريا مانالو، الممثل الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة، إلى رئاسة حلقة النقاش الثانية، التي ستعقد مباشرة بعد حلقة النقاش الأولى، وستتناول موضوع "خطة العمل العالمية والمسائل الناشئة، مثل الاتجار بالأشخاص في سياق جائحة مرض فيروس كورونا، وإساءة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتيسير الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك الاتجار بالأطفال لغرض الاستغلال الجنسي على الإنترنت".

وقبل أن نبدأ بقائمة المتكلمين، أود أن أتطرق إلى مسائل تنظيمية مهمة تتعلق بسير الجلسات العامة.

سيقدم الممثلون من مقاعدهم الوطنية البيانات المسجلة مسبقاً. ونظراً لضيق الوقت، من المتوقع أن تكون الملاحظات الاستهلالية موجزة. البيانات التي سيدلي بها الممثلون الرفيعو المستوى الحاضرون فعلياً في قاعة الجمعية يمكن الإدلاء بها من المقاعد الوطنية أو من المنصة.

وكما هو مبين في القرار ٢٨٣/٧٥، ستقتصر البيانات على ثلاث دقائق لفرادى الوفود وخمس دقائق للبيانات التي يُدلى بها باسم

وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يعرب عن تحفظاته على جميع الفقرات التي تتضمن إشارة إلى الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي امتنع بلدي عن التصويت عليه والذي لا تنطبق علينا أحكامه، وينأى بنفسه عنا. ومن ثم ينبغي عدم تفسير أي شيء وارد في تلك الفقرات على أنه تأييد ضمني من بلدي للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق العالمي.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة للتذكير بموقف الجزائر فيما يتعلق بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ويعتقد وفد بلدي أن الاتفاق لا يميز بين المهاجرين النظاميين والذين هم في وضع غير قانوني. وعدم وجود مثل هذا التمييز في سياق دولي أمر متناقض لأنه يشكل فشلاً في المساهمة بفعالية في مكافحة الهجرة غير القانونية، وهي حقيقة معقدة قد تتدهور في المستقبل إذا لم تتخذ التدابير اللازمة لمكافحة أسباب تلك الظاهرة.

وعلاوة على ذلك، يتجاهل الاتفاق العالمي الأسباب الجذرية لظاهرة الهجرة. وبدون اتخاذ تدابير ملموسة يشترك في وضعها لمكافحة عودة نشوب النزاعات المسلحة والقضاء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي، فضلاً عن إيجاد حلول شاملة لمكافحة الآثار الضارة للكوارث الطبيعية، سنظل الهجرة غير القانونية تشكل خطراً على آلاف المهاجرين.

وختاماً، أطلب إدراج هذا البيان في المحضر الرسمي لهذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير شرحاً للموقف بعد اعتماد القرار.

وأود أن أعرب عن خالص تقديري لسعادة السيد خوسيه ألفونسو بلانكو كوندري، الممثل الدائم للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيد إنريكي أوستريا مانالو، الممثل الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة، اللذين أدارا باقتدار وصبر المناقشات والمفاوضات المعقدة في المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار A/76/L.11. وأنا واثق من أن أعضاء الجمعية يشاركونني الإعراب لهما عن خالص تقديرنا.

تتضم غينيا الاستوائية إلى المتكلمين السابقين في الاعتراف بالصعوبات التي ما فتئت تواجه الدول بسبب القيود المفروضة نتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي لا تزال تقوض الوفاء الفعال بالتزاماتنا الدولية.

في البداية، أود أن أشكر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على المساعدة المقدمة إلى حكومة بلدي لمكافحة الاتجار بالأشخاص بجميع أشكاله. يجب أن تكون تلك المعركة جهداً جماعياً فيما بين جميع أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين موجهاً نحو الحماية الكاملة لضحايا تلك الظاهرة. ومن ثم فإن وجود شركاء فعالين مثل حكومة الولايات المتحدة ييسر تنفيذ إجراءات أكثر دقة لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

وقد جعلت حكومة جمهورية غينيا الاستوائية مكافحة الاتجار بالأشخاص من أولويات سياساتها العامة لكفالة حماية جميع ضحايا الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال. ويمكن رؤية ذلك في خطة عملنا الوطنية للفترة 2019-2021 لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، والتي كانت بمثابة دليل لتوجيه جهود الحكومة على مدى العامين الماضيين، حتى في خضم التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19. وستنتهي خطة العمل في نهاية هذا العام. ولذلك، رأيت حكومة جمهورية غينيا الاستوائية أنه من المناسب تعديلها بغية تكيفها مع الاحتياجات الحالية والديناميات الجديدة التي نشأت عن الجائحة.

وعلاوة على ذلك، ركزنا على معالجة مختلف الثغرات التي لم تتمكن من حلها بعد، بما في ذلك عن طريق وضع بروتوكول عمل مشترك بين الوكالات لحماية ومساعدة ضحايا الاتجار بالأشخاص. ويخضع البروتوكول حالياً للعملية التشريعية ذات الصلة وسيُعمد في المستقبل القريب. كما رأينا أنه من المناسب تعديل القانون رقم 1/2004 الصادر في 14 أيلول/سبتمبر 2004، بشأن تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص لجعله يتماشى مع بروتوكول باليرمو، وبالتالي تلاقي بعض أوجه القصور التي حددها خبراء قانونيون من إدارتنا العامة، بناءً على طلب من وزارة خارجية الولايات المتحدة.

مجموعة من الدول. وفي حالة البيانات المسجلة مسبقاً، تُحتسب كلمات التقديم ومدة الفيديو نفسه ضمن حدود الوقت المخصص.

ووفقاً للمقرر 511/76، بالإضافة إلى المحاضر الحرفية للاجتماع الرفيع المستوى، يعمم رئيس الجمعية العامة، كوثيقة من وثائق الجمعية، وثيقة تجميعية للبيانات التي يُدلى بها من خلال بيانات مسجلة مسبقاً أثناء الاجتماع الرفيع المستوى، وتقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يتم فيه عرض البيان المسجل مسبقاً في قاعة الجمعية، وترفق هذه البيانات المسجلة مسبقاً بالمحاضر الحرفية للجلسة. وينبغي تقديم الطلبات في ذلك الصدد إلى esstatements@un.org.

وأرحب مرة أخرى بالسيدة مارتا لوسيا راميريس، نائبة رئيس جمهورية كولومبيا ووزيرة خارجيتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا لتقديم بيان تدلي به نائبة رئيس كولومبيا ووزيرة خارجيتها.

السيدة كوينتيرو كوريا (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): يسرني أن أقدم البيان المسجل مسبقاً لنائبة الرئيس ووزيرة خارجية جمهورية كولومبيا، معالي السيدة مارتا لوسيا راميريس.

عرض بيان مسجل مسبقاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق 2 و A/76/569).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألفونسو نسو موكوي، النائب الثالث لرئيس الوزراء والوزير المسؤول عن حقوق الإنسان في جمهورية غينيا الاستوائية.

السيد موكوي (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن جمهورية غينيا الاستوائية في هذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وأود أن أشكر الأمانة العامة على جميع الأحكام والترتيبات التي وضعت لتيسير مشاركة وفدي في هذا المحفل.

أدعو الجمعية الآن إلى الاستماع إلى البيان المسجل سلفا للسيد تشانغ.

عرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ٣ و A/76/569).

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بلانكو كوندي (الجمهورية الدومينيكية).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا، لتقديم بيان للمفوضة الأوروبية للشؤون الداخلية في الاتحاد الأوروبي.

السيد سكوغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقده هذا الاجتماع الرفيع المستوى. وأود أن أعرب عن تقدير خاص للسيدة مالينا أورينغو على بيانها القوي جدا، الذي قدم وجهة نظر الناجين في مناقشتنا.

ويشرفني الآن أن أقدم البيان المسجل سلفا الذي أدلت به معالي السيدة إيلفا يوهانسون، المفوضة الأوروبية للشؤون الداخلية في الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

عرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ٤ و A/76/569).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلدي، الجمهورية الدومينيكية، لتقديم بيان أدلى به وزير خارجيتنا.

السيدة أندوخار (الجمهورية الدومينيكية) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا لمعالي السيد روبرتو ألفاريس خيل، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

عرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ٥ و A/76/569).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا لتقديم بيان أدلى به وزير العدل لجمهورية كوبا.

وقد شرعنا مؤخرا في تسجيل الرعايا الأجانب في بلدي. وفسرت بعض وسائل الإعلام هذا الإجراء خطأ بأنه اعتداء على الرعايا الأجانب، في حين أن نية الحكومة في الواقع كانت مجرد التحقق من حالة جميع المقيمين من غير المواطنين. وتم التوصل إلى اتفاق لمنح مهلة لمدة ثلاثة أشهر للسماح لجميع المغتربين بتسوية وضعهم في غينيا الاستوائية. ولم يكن في نية الحكومة على الإطلاق إساءة معاملة الرعايا من غير المواطنين المقيمين على أراضينا الوطنية أو قمعهم.

وتعرب جمهورية غينيا الاستوائية عن استعدادها للحفاظ على تعاون وثيق مع منظومة الأمم المتحدة في مسائل حقوق الإنسان من أجل إيجاد عالم أكثر احتراما والتزاما بالانتمية المستدامة على أساس مبادئ المساواة والعدالة والسلام. ولذلك، نؤكد من جديد إرادتنا السياسية ونتعهد بأن نكرس مزيدا من الجهود والقدرات للعمل مع الجمعية العامة لمنع الاتجار بالأشخاص ومقاضاة المتجرين وحماية جميع الضحايا وتقديم المساعدة لهم، وبالتالي بناء مجتمع وطني تمثل فيه حقوق الإنسان أعلى قيم التعايش السلمي والديمقراطي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جامايكا لتقديم بيان لنائب رئيس الوزراء ووزير الأمن الوطني في جامايكا.

السيد ويليامز (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا لنائب رئيس الوزراء ووزير الأمن الوطني في جامايكا، صاحب المقام السيد هوراس تشانغ.

يشغل السيد تشانغ منصب وزير الأمن الوطني في جامايكا منذ عام ٢٠١٨ ونائب رئيس الوزراء منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠. وتجلب خبرته الواسعة في مختلف مجالات الحكومة طريقة تفكير دينامية وملهمة إلى وزارة الأمن الوطني. وهو ملتزم بالحد من الجريمة والعنف في جامايكا من خلال التفكير الاستراتيجي الموجه نحو التحويل الشامل لجهاز الأمن الوطني لدينا. ويندرج موضوع الاتجار بالأشخاص ضمن اختصاصات منصبه بصفته وزير الأمن الوطني. وهو، في هذا السياق، في وضع يمكنه من مخاطبة الجمعية العامة بشأن جهود جامايكا لمعالجة مسألة الاتجار بالأشخاص.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ ليقدم البيان المسجل سلفاً لوزير الشؤون الخارجية والأوروبية ووزير الهجرة واللجوء في دوقية لكسمبرغ الكبرى.

السيد مايس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أقدم الرسالة المسجلة سلفاً لمعالي السيد جان أسيلبورن، وزير الشؤون الخارجية والأوروبية ووزير الهجرة واللجوء في دوقية لكسمبرغ الكبرى. **عُرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ٦ و ١٠ و A/76/569).**

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس لتقديم بيان لوزير الخارجية بجمهورية بيلاروس.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفاً لمعالي السيد فلاديمير ماكي، وزير خارجية جمهورية بيلاروس.

عُرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ١١ و A/76/569).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بوركينا فاسو لتقديم بيان وزيرة العدل وحقوق الإنسان وتعزيز الحقوق المدنية وأمينة الأختام في بوركينا فاسو.

السيدة نامبا كونغو (بوركينا فاسو) (تكلمت بالفرنسية): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفاً للسيدة فيكتوريا ويدراوغو كيبورا، وزيرة العدل وحقوق الإنسان وتعزيز الحقوق المدنية وأمينة الأختام في بوركينا فاسو.

عُرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ١٢ و A/76/569).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين لتقديم بيان وزير خارجية جمهورية الفلبين.

السيد بيدروسو كويستا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفاً الذي أدلى به معالي السيد أوسكار سيلفيرا مارتينس، وزير العدل بجمهورية كوبا.

عُرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ٦ و A/76/569).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين لتقديم بيان أدلت به وزيرة الخارجية والتعليم والرياضة بإمارة ليختنشتاين.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفاً لمعالي السيدة دومينيك هاسلر، وزيرة الخارجية والتعليم والرياضة بإمارة ليختنشتاين، والتي ستخاطب الجمعية العامة باسم بلدي.

عُرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ٧ و A/76/569).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر لتقدم بياناً لوزير العمل بدولة قطر.

السيدة النصف (قطر): يسرني أن أقدم البيان المسجل مسبقاً لمعالي السيد علي بن صميخ المري، وزير العمل بدولة قطر.

عُرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ٨ و A/76/569).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بيرو لتقديم بيان وزير العدل وحقوق الإنسان بجمهورية بيرو.

السيدة لاسو غيلدرس (بيرو) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أقدم للجمعية البيان المسجل سلفاً لمعالي السيد أنيبال تورس فاسكويس، وزير العدل وحقوق الإنسان بجمهورية بيرو.

عُرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ٩ و A/76/569).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن معالي السيد ألبرت فابريس بويلا، وزير حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد بويلا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): إن جمهورية الكونغو الديمقراطية، تحت قيادة فخامة رئيس الجمهورية، السيد فيليكس أنطوان تشيسيكيددي تشيلومبو، وحكومته - التي يشرفنا نحن في وزارة حقوق الإنسان أن نكون جزءا منها - ملتزمة بمكافحة آفة الاتجار بالأشخاص مكافحة فعالة.

ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تقوم العديد من الشبكات الإجرامية الضالعة في الاتجار بالبشر، بالاتجار غير المشروع في عدة قطاعات، بما في ذلك المخدرات والأسلحة. ويعمل الأطفال ضحايا الاتجار بالبشر في المناجم وتجندهم تلك المنظمات الإجرامية كجنود أطفال. ويُجبر آخرون على العمل، غالبا في ظروف غير مقبولة. وبناء على الشراكة المتميزة من أجل السلام والازدهار بين الولايات المتحدة - التي نعرب عن امتناننا لها - وجمهورية الكونغو الديمقراطية، أنشأ رئيس بلدنا جهازا متخصصا داخل حكومته في عام ٢٠١٩، وهو وكالة منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص - التي يسرنا أن يكون منسقا ونائبا ضمن وفدنا. وفي هذا المسعى، يسعى عمل الوكالة، في جملة أمور، إلى تعزيز قدرة جمهورية الكونغو الديمقراطية على التحقيق في الجرائم، ومقاضاة مرتكبيها، وإبلاغ الحكومة والهيئات القضائية فيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص.

وأود أن أقدم بشكر خاص إلى الجمعية العامة على عقدها هذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وتم ذلك من خلال الطرائق المنصوص عليها في القرار ٢٨٣/٧٥، ولكن أيضا بهدف حشد جهودنا لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وتتطلب معالجة مختلف تحديات الاتجار بالبشر، أولا وقبل كل شيء، وضع صكوك قانونية حتى يتم القبض على المجرمين المحتملين وتقديمهم إلى العدالة والحكم عليهم بموجب القانون. وفي هذا الصدد، اتخذت حكومتنا مؤخرا خطوة هامة

السيد مانالو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا لوزير خارجية جمهورية الفلبين، معالي السيد تيودورو ل. لوكسين جونيور.

عُرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ١٣ و A/76/569).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة مالطة لتقدم بيان وزير المساواة والبحث والابتكار في مالطة.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): يسرني ويشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا لصاحب المقام أوين بونيتشي، وزير المساواة والبحوث والابتكار في مالطة، الذي سيخاطب الجمعية العامة اليوم باسم بلدي.

عُرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ١٤ و A/76/569).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا لتقدم بيان وزير التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي في مملكة هولندا.

السيد زيلينراث (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم بيانا مسجلا سلفا لوزير التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي في مملكة هولندا، معالي السيد توم دي بروين.

عُرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ١٥ و A/76/569).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أيرلندا لتقديم بيان وزيرة العدل الأيرلندية.

السيدة ستونتون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا لوزيرة العدل الأيرلندية، معالي السيدة هيلين ماكنتي.

عُرض بيان مسجلا سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ١٦ و A/76/569).

السيدة رودريغس - بيركيت (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية):
يشرفني أن أقدم معالي الدكتورة فينديا بيرسود، وزيرة الخدمات الإنسانية
والضمان الاجتماعي في غيانا، لتدلي بيان مسجل سلفا.

عُرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر
المرفق ١٧ و A/76/569)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة
الجزائر لتقديم بيان وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية
بالخارج للجزائر.

السيدة شريخي (الجزائر) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم
البيان المسجل مسبقاً لوزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج
للجزائر، معالي السيد رمطان لعمامرة.

عُرض بيان مسجل مسبقاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر
المرفق ١٨ و A/76/569).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل
اليونان لتقديم بيان للوزير المناوب للشؤون الخارجية في اليونان.

السيد كيزاس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم وزير
الخارجية اليوناني المناوب، السيد ملتياديس فافيتسيوتيس الذي سيُدلي
بالبيان الوطني لليونان عن طريق فيديو مسجل سلفا.

عُرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر
المرفق ١٩ و A/76/569).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل
تاييلند لتقديم بيان لنائب وزير خارجية مملكة تاييلند.

السيد برونغثورا (تاييلند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم
معالي السيد فيجافات إساراباكندي، نائب وزير خارجية مملكة تاييلند،
للإدلاء ببيان مسجل سلفا.

عُرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر
المرفق ٢٠ و A/76/569).

وأساسية حيث وافقت، خلال اجتماع مجلس وزرائها في ١٢ تشرين
الثاني/نوفمبر، على مشروع قانون قدمته وزارتي - وزارة حقوق الإنسان
- يُعدل ويُكمل القانون الجنائي الكونغولي فيما يتعلق بمنع الاتجار
بالأشخاص وتضييق الخناق عليه.

وبالنظر إلى تصميم جمهورية الكونغو الديمقراطية على تعزيز
كفاءتها بسن ذلك القانون في البرلمان في الأيام المقبلة، فإن بلدي
سينتقل بلا شك إلى مستوى أعلى من الكفاءة في ذلك المجال. وعلى
وجه الخصوص، اتخذت الحكومة الكونغولية تدابير معينة لمنع
الاتجار بالأشخاص، وحماية الضحايا المحتملين والتعاون مع بلدان
أخرى، وكذلك لتيسير الملاحظات الجنائية. وفي سياق مكافحة آفة
الاتجار بالبشر، تم مؤخرًا إلقاء القبض على مجموعة من المتجرين
ومحاكمتهم، ووفقاً للأحكام القانونية لجمهورية الكونغو الديمقراطية،
وأصدرت المحاكم الكونغولية مؤخرًا حكماً ضد هؤلاء المجرمين.

وفي حين أن العديد من مواطنينا، ولا سيما النساء والفتيات،
يسافرون أو يتم أخذهم إلى بلدان أخرى في جميع أنحاء العالم من
قبل شبكات إجرامية تعددهم على نحو كاذب بمستقبل أفضل، إلا أن
الحقيقة المحزنة هي أنه بمجرد الوصول يتم تحويل مواطناتنا إلى رقيق
جنسي. وبدأت الحكومة الكونغولية بالفعل، وستواصل الكفاح من أجل
استئصال تلك الآفة من أراضينا الوطنية. ومع ذلك، لن نعمل ذلك
وحدنا. وأحد الأسباب الأساسية لمشاركتنا في هذا الاجتماع الرفيع
المستوى هو كفالة أنه يمكننا التحرك معاً نحو هدف واحد، وعلى وجه
التحديد، جعل عالمنا قرية عالمية يولد فيها جميع الرجال أحراراً حقاً
ومتساوين في الكرامة والحقوق، ويدعون إلى العيش في عالم سلمي
خال من أعمال الاتجار، والرق المعاصر وجميع الأعمال الأخرى التي
تقوض العلاقات بين الشعوب. ولا يمكننا أن نكافح هذه الآفة بفعالية
إلا معاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة
غيانا لتقديم بيان وزيرة الخدمات الإنسانية والضمان الاجتماعي في
غيانا.

السيدة جانغ جياروي (الصين) (تكلمت بالصينية): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفاً لنائب وزير الأمن العام في الصين، معالي السيد دو هانغوي.

عُرض بيان مسجل مسبقاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ٢٢ و A/76/569).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة. وسنستمع إلى بقية المتكلمين صباح الغد في الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا لتقديم بيان لنائبة الوزير والمنسقة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في جمهورية النمسا.

السيد ألموسلشنر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم بياناً مسجلاً سلفاً لمعالي السيدة بيترا شنيباور، المنسقة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في جمهورية النمسا.

عُرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ٢١ و A/76/569).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الصين لتقديم بيان نائب وزير الأمن العام في الصين.

المرفق ١

بيان السيدة غادة والي، المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

[الأصل بالإنكليزية]

السيد الرئيس، أصحاب الجلالة والفضامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة، السيدات والسادة؛
يشرفني أن أخاطب هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تقييم خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار
بالأشخاص.

وأشكر رئيس الجمعية العامة على جمعنا معا، وأهني الممثلين الدائمين للجمهورية الدومينيكية والفلبين
على نجاحهما في توجيه المفاوضات الحكومية الدولية في دورهما كميسرين مشاركين.

ويشكل هذا الاجتماع فرصة مهمة للبلدان لتقييم الإنجازات التي تحققت في إطار خطة العمل العالمية،
وتحديد الثغرات، والتعهد بكفالة تكييف الاستجابات المشتركة مع احتياجات الضحايا.

لقد حرمت أزمة كوفيد-١٩ العديد من الضحايا من الحصول على الخدمات الأساسية. وقد زادت من
مخاطر الاتجار ومواطن الضعف بسبب عمليات الإغلاق وتعطل التعلم وفقدان سبل العيش. كما أدى قضاء
المزيد من الوقت على الإنترنت إلى مزيد من الاستغلال وإساءة استخدام التكنولوجيا.

ويدعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عملكم لمواءمة الاستجابات مع واقع الاتجار
خلال الجائحة وما بعدها.

ويمثل منع الاتجار ومكافحته أولوية رئيسية في استراتيجية المكتب للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، ورؤيتنا
الاستراتيجية لأفريقيا لعام ٢٠٣٠، ورؤيتنا الاستراتيجية المقبلة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وفي أحدث تقاريرنا العالمية عن الاتجار بالأشخاص، قمنا بتحليل الكيفية التي تجعل بها الظروف
الاجتماعية والاقتصادية الناس أكثر عرضة للاتجار، مثل الظروف الناجمة عن الركود الذي تسببت به
جائحة كوفيد-١٩. هذا الصيف، نشرنا دراسة تاريخية تحدد طرق تقديم دعم أفضل للضحايا ومنظمات
الخطوط الأمامية في الأزمات المستقبلية.

إن برامجنا العالمية المكرسة ساعدت بالفعل ٥٥ بلدا في عام ٢٠٢١ على المضي قدما في تنفيذ
بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر من خلال تعزيز قوانين مكافحة الاتجار بالبشر، وإجراء
محاكمات ناجحة عبر الولايات القضائية وتدريب الممارسين.

ويشمل دعمنا كذلك بناء القدرات الرقمية ومساعدة الدول الأعضاء على الاستغادة من الأدلة المالية
للكشف عن الاتجار ومقاضاة مرتكبيه. كما نساعد البلدان في اعتماد عمليات وسياسات مستدامة للمشتريات
العامة تتصدى للاتجار بالبشر في سلاسل الإمداد.

وعلى جميع تلك الجبهات، نشجع الشركات بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الشركات مع شركات التكنولوجيا والقطاع المالي، لتعزيز الممارسات الأخلاقية، واسترشاد التحقيقات بها، والمساعدة على وضع حد لإفلات المتجرين من العقاب.

ويشجع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، طوال عمله، النهج التي تركز على الضحايا، وأرحب ترحيبا حارا بالالتزام الوارد في الإعلان بالاعتراف بالضحايا وكفالة وصولهم إلى العدالة.

ويواصل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، الذي يديره المكتب، تقديم المساعدة المباشرة لأكثر من ٥ ٠٠٠ ضحية سنويا من خلال المنظمات غير الحكومية في الخطوط الأمامية، التي تم اختيارها بعناية في إطار برنامجه للمنح الصغيرة.

وقد احتفل المكتب بالناجين من الاتجار بالبشر ودعمهم بوصفهم عوامل تغيير من خلال حملته لليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠٢١، التي دعت المجتمع الدولي إلى السماح لأصوات الضحايا بتصدر الطريق.

وأشيد بكم لإصغائكم إلى الناجين في صياغة الإعلان السياسي ولمشاوراتكم مع الخبراء والمجتمع المدني والمنظمات الأعضاء الـ ٣٠ في فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص الذي يفخر مكتبنا بتنسيقه.

وسيواصل المكتب العمل معكم ومع جميع شركائنا لوضع حد لاستغلال الناس من أجل الربح، ومقاضاة المتجرين ومساعدة الضحايا على تحقيق العدالة وإعادة بناء حياتهم. أشكركم.

المرفق ٢

بيان السيدة مارتا لوسيا راميرس، نائبة الرئيس ووزيرة خارجية كولومبيا

[الأصل بالإسبانية]

معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش؛

معالي السيد عبد الله شهيد، وزير خارجية جمهورية ملديف ورئيس الجمعية العامة؛

السيدة غادة والي، المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

السيدة غراتسيا جيامارينارو، المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بالاتجار بالأشخاص،

لا سيما النساء والأطفال؛

الممثلون الموقرون للدول الأعضاء والمجتمع المدني وجميع الحاضرين معنا هنا؛

بالنيابة عن رئيس كولومبيا، إيفان دوكي ماركيس، وجميع الشعب الكولومبي، واليوم بصفتي نائبة الرئيس ووزيرة الخارجية، أود أن أعرب عن امتناني لدعوتي إلى المشاركة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. إن الخطة خريطة طريق لمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته، وهي تشدد لأسباب وجيهة على أهمية حماية الضحايا ومساعدتهم، فضلا عن محاكمة المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم الشنيعة. وإنني على ثقة بأن الإعلان الذي سنعتمده اليوم سيفضي إلى تعزيز الجهود التي تبذلها كل دولة عضو في مكافحة الاتجار بالبشر بإقامة المزيد من الشراكات وتحسين التعاون. ولكن يجب أن أشدد على ضرورة تركيز جهودنا على الوقاية قبل كل شيء. فتلك هي الاستراتيجية الحقيقية التي ستمكننا من الحد من الجريمة النكراء للاتجار بالبشر هذه.

ووفقا للتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠٢٠، يظل ٦٥ في المائة من ضحايا هذا النشاط الإجرامي من النساء والفتيات، والاستغلال الجنسي هو السبب الرئيسي للاستغلال في العالم، حيث يمثل ٥٠ في المائة من الحالات التي جرى رصدها، يليه السخرة والتسول.

وقد أدى الركود الاقتصادي الناجم عن الجائحة إلى زيادة جريمة الاتجار بالبشر وفاقم من أوضاع ضعف الضحايا، مما يعني تضاؤل فرص حصولهم على التعليم والعمل، فضلا عن زيادة حالات العنف الأسري، وهي عوامل تخلق بيئة تتزايد فيها الهشاشة تجاه الكوارث، وهو ما تستغله هذه الشبكات وعصابات المافيا الإجرامية التي تتجر بالبشر على نحو يدعو للرتاء.

والأخطر من ذلك أن الحالة الراهنة للهجرة غير النظامية تعرض حياة المهاجرين للخطر وتجعلهم في مهب الاستغلال الجنسي والاستغلال في العمل والاتجار بالبشر والاختطاف وذلك من بين جرائم أخرى كثيرة. وفي هذه المناسبة، أدعو الدول إلى مضاعفة جهودها وتشكيل جبهة مشتركة لمواجهة التحديات الجديدة الناشئة عن تدفقات الهجرة غير النظامية. فمن الضروري بذل جهود فعالة ومنسقة لمواجهة شبكات الاتجار بالبشر التي تعمل عبر الحدود الوطنية. وفيما يتعلق بنصف الكرة الأرضية الذي يوجد فيه بلدنا، اقترحت كولومبيا إنشاء فريق خبراء تتعاون في إطاره مكاتب المدعي العام لجميع بلداننا وأجهزة الشرطة معا في المنطقة للكشف عن عصابات الاتجار بالبشر هذه واتخاذ إجراءات ضدها بحزم وعزم وعلى نحو منسق.

تعطي كولومبيا أولوية لمسألة معالجة الهجرة بطريقة شاملة ومنسقة. ولهذا السبب، أخذت حكومة الرئيس إيفان دوكي ماركيس على عاتقها الالتزام الأكثر طموحا في تاريخ العالم على الإطلاق من خلال منح المهاجرين الفنزويليين مركز الحماية المؤقتة، بهدف محدد هو تنظيم وضع مليوني مهاجر أجبروا على مغادرة بلدتهم بسبب ديكتاتورية نيكولاس مادورو موروس. ومركز الحماية المؤقتة هذا يتيح لهؤلاء الناس الحصول على رعاية شاملة وإنسانية، مما يفتح الطريق أمام الفنزويليين للحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق في ظل ظروف متكافئة، ولا سيما بما يصون كرامتهم، وهو التزام حقيقي منا بكفالة حقوق الإنسان.

وفي إطار الوفاء بالتزام حكومتنا بمكافحة الاتجار بالبشر، فإننا نبذل جهودا كبيرة جدا تتضمن تنفيذ استراتيجية في عام ٢٠٢٠ لمكافحة الاتجار بالبشر، أعدتها وزارة الداخلية في كولومبيا بمشاركة المجتمع المدني. وبالمثل، تم تعزيز اللجنة المشتركة بين القطاعات لمنع تجنيد الأطفال والمراهقين واستخدامهم واستغلالهم وانتهاكهم جنسيا. وتُطبق هذه الاستراتيجية منذ عام ٢٠١٩.

إن أكبر التحديات التي تواجهها جميع الدول هي إمكانية زيادة قدراتها التقنية للتعامل مع الأشكال الجديدة لجريمة الاتجار بالأشخاص. وتحقيقا لتلك الغاية، من الضروري أن نتبادل باستمرار الخبرات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات، وأن نعمل في سياق خطة العمل العالمية التي تجمعا اليوم لمضاعفة جهودنا لمكافحة الشبكات الإجرامية ولجعل مسألة احترام وكفالة حقوق الإنسان الواجبة للضحايا في صميم المناقشة بغية تزويدهم بالمساعدة والحماية الملائمة والشاملة.

واليوم، فإن الأحداث الناجمة عن الهجرة التي نشهدها في جميع أنحاء العالم سببها الحاجة الاقتصادية وانعدام الفرص أمام كثير من البشر في بلدانهم. ولهذا السبب، يجب علينا كدول أن نتصرف أولا على أساس مبدأ الإنسانية، دون أن ننسى أن هؤلاء بشر يحتاجون المساعدة ويبحثون عن مكان يجدون فيه الاستقرار لأنفسهم وأسرهم على وجه الأرض. وثانيا، ذلك أيضا مبدأ من مبادئ الأمن للدول، سواء الدول المستقبلية أو دول العبور. فالأمر ينطوي على أبعاد أمنية، ويجب أن نتحقق بوضوح من أن هؤلاء المهاجرين لا تستغلهم أيضا شبكات الاتجار بالمخدرات وجهات أخرى بغرض تهديد الدول على وجه التحديد. وثالثا، إنه مبدأ من مبادئ التضامن. ولكن ما من دولة، مهما كانت غنية أو مهمة، تملك القدرة على استيعاب جميع المهاجرين الذين يصلون إلى حدودها إلى ما لا نهاية. ولذلك، يجب أن نتبع مبدأ المسؤولية المشتركة.

وعلى الصعيد الإقليمي، ما فتئت كولومبيا تضطلع بدور قيادي في الجهود الرامية إلى وضع سياسة مشتركة ومنسقة ومتكاملة نعمل في إطارها نظرا لاستمرار ازدياد هذه الهجرات الجماعية من هايتي وفنزويلا، وللأسف من كوبا أيضا في بعض الحالات، فضلا عن قدوم عدد من المهاجرين الأفارقة. وهذه مشكلة بدأت للتو في نصف الكرة الذي ينتمي إليه بلدنا. ونحن لا نملك نفس خبرة أوروبا في إدارة أزمات الهجرة، ولكن يجب أن ننسق جهودنا وأن نساند بعضنا بعضا وأن نفهم مبدأ الإنسانية ومبدأ الأمن ومبدأ التضامن بين جميع الدول.

أشكركم شكرا جزيلا.

المرفق ٣

بيان صاحب المقام السيد هوراس تشانغ، وزير الأمن الوطني ونائب رئيس وزراء جامايكا

[الأصل بالإنكليزية]

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، المندوبون الموقرون

ترحب جامايكا بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني باستعراض الإنجازات المحققة في تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وفيما نفكر معا في الإنجازات والاحتياجات والتحديات، فإننا ندرك أيضا الوشائج التي يعزز بعضها بعضا والتي تربط بين التقدم الذي نحرزه في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والهدف ١٠ من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وخطة العمل العالمية.

وبالتالي، فإن هذا الاجتماع مهم وجاء في الوقت المناسب نظرا للتحويلات التي يمر بها المشهد الأمني بسبب استمرار جائحة فيروس كورونا العالمية. وتشيد جامايكا بالجهود العالمية التي تبذل في سبيل مكافحة الاتجار بالأشخاص بجميع أشكاله. ونحن عازمون على الالتزام بواجبنا في النهوض بتدابير شاملة لمكافحة الاتجار بالبشر من أجل توفير سبل الحماية من هذه الآفة ومنع ارتكابها ومقاضاة مرتكبيها وتعزيز الشراكات بهدف القضاء عليها.

إن التزام جامايكا السياسي بمواجهة هذه المعركة على أعلى مستوى. وإدراكا منا أن استمرار جائحة فيروس كورونا يدفع ضحايا الاتجار بالبشر إلى توخي المزيد من السرية، فإننا نواصل تنفيذ حملات التثقيف العام والتوعية لإعلام عموم الناس والأشخاص المعرضين لخطر الاتجار بهم.

السيد الرئيس،

في الوقت نفسه، تواصل جامايكا تعزيز الإطار المؤسسي لمكافحة الاتجار بالبشر. ومنذ إنشاء مكتب المقرر الوطني المعني بالاتجار بالأشخاص في عام ٢٠١٥، زود المكتب بالموارد التي تتيح له العمل بشكل أكثر فعالية. وفي عام ٢٠١٩، استحدثت وظيفة مسؤول مكافحة الاتجار بالبشر في المنظمة، وعزز الفريق في عام ٢٠٢٠ بإضافة اختصاصي لتحليل بيانات الأبحاث مهمته وضع استراتيجية البحث وتحليل البيانات وجمعها ورفع التقارير.

ونحن ندرك أن هناك مشاكل عالمية تعترض تنفيذ خطة العمل العالمية. ولا يزال ما يجمع من بيانات عن الاتجار بالبشر غير كاف للاسترشاد به لإجراء تحليل سليم للبيانات عبر الولايات القضائية. ونؤيد تماما وضع نظام يسمح بجمع البيانات بأسلوب موحد في جميع الدول الأعضاء. ومن الضرورات العاجلة أيضا إنشاء آليات للتعاون بين بلدان المصدر والعبور والمقصد. بيد أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تبادل المعلومات وزيادة التآزر والشراكة على المستوى العالمي.

سيدي الرئيس، في سياق استمرار جائحة فيروس كورونا العالمية التي أدت إلى ازدياد هشاشة الأفراد المعرضين للخطر على الصعيد العالمي، يجب علينا أن نعالج الأسباب الجذرية للاتجار بالبشر، وأن نقضي على الظروف التي تسبب الفقر وتخلف النمو.

سيدي الرئيس، إن خطة العمل العالمية هي إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها أن يحقق المجتمع العالمي النجاح. ولكن كما قال الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي عنان،

”لن تنهي هذه الاتفاقيات وحدها آفة الاتجار، ولكنها جزء من الإطار القانوني اللازم لجهودنا. إذ ينبغي أيضا تعزيز السياسات والممارسات على الصعيدين الإقليمي والوطني“.

سيدي الرئيس، إن جامايكا ملتزمة تماما بالوفاء بمسؤولياتها بوصفها جزءا من المجتمع العالمي الذي يدرك أن مواجهة هذا التحدي العالمي المتمثل في الاتجار بالبشر تتطلب جهودا عالمية. فيجب أن نعزز التقدم الذي أحرزناه وأن نترجم أقوالنا إلى أفعال على وجه السرعة باعتبار ذلك التزاما تتحمله جميع الدول الأعضاء.

شكرا لكم.

المرفق ٤

بيان السيدة إلغا يوهانسن، المفوضة الأوروبية للشؤون الداخلية في الاتحاد الأوروبي
[الأصل بالإنكليزية]

عزيزي الرئيس،

أصحاب المقام أعضاء الجمعية العامة،

المشاركون الأعزاء في هذا الاجتماع الرفيع المستوى،

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

الاتجار بالبشر جريمة خطيرة. وتشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان، وانتهاكا للحقوق الأساسية، وتلحق الضرر بآلاف الأشخاص في الاتحاد الأوروبي وفي جميع أنحاء العالم.

ولما كانت جريمة عابرة للحدود الوطنية وعالمية، فإن التصدي لها يتطلب نهجا موحدا. ويدعم الاتحاد الأوروبي بثبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل للاتفاقية، والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أطراف فيهما.

الاتجار بالبشر لا يتعلق في المقام الأول بتهريب الأشخاص. إنه يتعلق باستغلال الناس.

بيد أن ضحايا الاتجار يتم تهريبهم في بعض الأحيان. وغالبا ما ينتمي مهربو المهاجرين إلى تنظيمات إجرامية، ويشاركون أيضا في جرائم أخرى مثل الاتجار بالبشر. وتزيد الهجرة غير النظامية من مخاطر الوقوع فريسة لهذه الآفة، حيث يستهدف المتجرون المهاجرين الضعفاء ويسئون معاملتهم.

ومما يثير بالغ القلق أن بيلاروس تستخدم حاليا الهجرة على نطاق واسع لأغراض سياسية، وهو ما يشكل تهريبا للمهاجرين. ويزيد الوضع المزري في بيلاروس من خطر وقوع الأشخاص ضحايا للاتجار بالبشر. وهذا أمر غير مقبول. ويدين الاتحاد الأوروبي استغلال النظام في بيلاروس للمهاجرين كأدوات لتحقيق أغراضه وإساءة معاملتهم.

ويولي الاتحاد الأوروبي أولوية قصوى لمسألة مكافحة الاتجار بالبشر. وتتص استراتيجيته المعنية بذلك على إجراءات ملموسة لمكافحة هذه الجريمة، تتضمن إجراءات شاملة، من منع وقوع الضحايا وحمايتهم، إلى مقاضاة الجناة وإدانتهم. وتأخذ الاستراتيجية في الاعتبار على وجه الخصوص النساء والأطفال، فضلا عن الاتجار بغرض الاستغلال الجنسي.

وتركز استراتيجية الاتحاد الأوروبي على أربعة مجالات عمل رئيسية هي: الحد من الطلب على جميع أشكال الاستغلال الذي يشجع بدوره الاتجار بالبشر. وكسر نموذج عمل المتجربين بالبشر، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها. وحماية الضحايا ودعمهم وتمكينهم، ولا سيما النساء والأطفال. وتعزيز التعاون الدولي.

وفي الاتحاد الأوروبي، يتاجر المجرمون غالبا بضحاياهم بغرض الاستغلال الجنسي. وحوالي ثلاثة أرباع إجمالي الضحايا في الاتحاد الأوروبي، و ٩٢ في المائة من ضحايا الاتجار بغرض الاستغلال الجنسي هم من النساء والفتيات. وواحد من كل أربعة ضحايا الاتجار طفل. وهذه الأنماط موجودة أيضا على مستوى العالم.

فوجود الطلب يشجع على استغلال الضعفاء الذين يستغلهم المتجرون بدورهم. ويحدث ذلك بصفة خاصة في القطاعات والبيئات عالية المخاطر. ويحقق الاتجار بالبشر إيرادات ضخمة لجماعات الجريمة المنظمة وغيرها من الجماعات التي تترجح من استغلال جثث الضحايا المتجر بهم ومن الخدمات التي يحصلون عليها من أولئك الضحايا ومن استخدامهم كيد عاملة.

وتبلغ الإيرادات المقدرة المتأتية من جريمة الاتجار بالبشر بغرض الاستغلال الجنسي في الاتحاد الأوروبي ١٤ بليون يورو. وقد تحققت تلك الإيرادات في عام واحد فقط. ومن الضروري الحد من الطلب لكي يحرم المتجرون من مكاسبهم المتأتية من هذه الجريمة وكفالة ألا يعود ارتكابها عليهم بأي نفع.

ويأخذ الاتحاد الأوروبي علي عاتقه معالجة البعد الجنساني للاتجار بالبشر وأوجه الضعف الخاصة بالنساء والأطفال. ويقتضي الأمر التعرف على ضحايا الاتجار بالبشر في وقت مبكر لمساعدتهم ودعمهم وحمايتهم على وجه السرعة، ولتمكين الشرطة وهيئات الادعاء من تحسين عمليات التحقيق مع المتجرين ومعاقتهم.

ومن المهم تدريب الاختصاصيين الذين يرجح أن يتعاملوا مع الضحايا، ومن الضروري أن يتبادل الممارسون أفضل الممارسات بينهم لتعزيز التعاون من أجل مساعدة الضحايا ودعمهم.

وخلال جائحة كوفيد-١٩، انتقل المتجرون بشكل متزايد لاستخدام الإنترنت في كل مرحلة من مراحل الاتجار: تجنيد الضحايا واستغلالهم؛ تنظيم التنقل وأماكن الإقامة؛ الإعلان عن الضحايا عبر الإنترنت ومحاولة الوصول إلى العملاء؛ السيطرة على الضحايا؛ التواصل بين الجناة وإخفاء العائدات المتأتية من الجريمة.

إن الأطفال معرضون بشكل خاص لخطر الوقوع ضحية للمتجرين عبر الإنترنت. ولشركات الإنترنت والتكنولوجيا دور تؤول إليه لكي تحد من استخدام المنصات الإلكترونية لتجنيد الضحايا واستغلالهم.

ويجب علينا أيضا تنمية قدرات هيئات إنفاذ القانون والسلطات القضائية لكي تتمكن من التصدي لنموذج العمل الرقمي الذي يستخدمه المتجرون بالبشر. ويتضمن ذلك رصد مؤشرات هذا الاستغلال في الإعلانات المتزايدة عبر الإنترنت وجمع أدلة رقمية قاطعة. كما يجب أن تتحسن إجراءات مقاضاة المجرمين وإدانتهم، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها.

ومن الواضح أن هناك حاجة إلى نهج شامل. وفي هذا السياق، فإن اعتماد الإعلان السياسي بشأن تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص أمر بالغ الأهمية في سياق جهودنا المشتركة والمتعددة الأطراف لمكافحة هذه الجريمة البشعة.

المرفق ٥

الجمهورية الدومينيكية

[لم يقدم بيان]

بيان السيد أوسكار سيلفرا مارتينس، وزير العدل في جمهورية كوبا

[الأصل بالإسبانية]

السيد الرئيس:

إن كوبا، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، ملتزمة التزاما راسخا بمنع هذه الجريمة ومكافحتها.

الاتجار بالبشر نادرا ما يحدث في بلدنا. فتنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقا التي تقوم على ركائز الوقاية والمواجهة وحماية الضحايا عامل أساسي في تحقيق ذلك السجل.

وفي إطار التزام كوبا الراسخ بمكافحة هذه الآفة، ما فتئت تنشر تقريرا وطنيا عن الاتجار بالبشر في البلد منذ عام ٢٠١٣.

السيد الرئيس:

تشكل مسألة تشجيع التعاون الدولي الفعال لمكافحة الاتجار بالبشر أولوية من أولويات كوبا.

ففي عام ٢٠١٧، رحبنا بالمقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، حيث تحققت من الأولوية القصوى التي توليها أجهزة الدولة والحكومة في كوبا لمكافحة هذه الجريمة.

إن تسييس المسألة لا يسهم بأي حال من الأحوال في زيادة أو تحسين التعاون الدولي في هذا المجال.

ونرفض إدراج كوبا غير المبرر والتمييزي في تقرير الاتجار بالأشخاص الذي أصدرته وزارة خارجية الولايات المتحدة بشكل منفرد لأسباب سياسية بحتة.

إن اتهام الولايات المتحدة كوبا بالترويج للاتجار بالبشر والرق لأسباب لا أساس لها من الصحة على الإطلاق أمر غير مقبول. فالولايات المتحدة تسعى إلى النيل من مصداقية العمل الجدير بالثناء الذي يقوم به مئات الآلاف من الاختصاصيين والتقنيين الكوبيين في مجال الصحة، وقد دفعتهم إنسانيتهم العميقة إلى التطوع على مدى عقود بخبرتهم في عشرات البلدان، بما في ذلك مؤخرا في مكافحة جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وردنا على تلك الادعاءات السخيفة حازم: سنواصل إنقاذ الأرواح وتعهد صحة الآخرين ورفاههم بأفضل ما لدينا من قدرات أينما دُعينا.

وفي الختام، أؤكد مجددا على التزام كوبا الراسخ بتحسين تدابير منع الاتجار بالبشر والتصدي له وحماية الضحايا والتعاون على الصعيد الدولي ضد هذه الآفة.

أشكركم جزيل الشكر.

بيان السيدة دومينيك هاسلر، وزيرة الخارجية والتعليم والرياضة لإمارة ليختنشتاين

[الأصل بالإنكليزية]

السيد الرئيس،

يسر ليختنشتاين أن تشارك في هذا التقييم المهم لخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. إن الاتجار بالبشر وأشكال الرق المعاصرة هي تحديات تميز عصرنا في مجال حقوق الإنسان. وهي تحديات ذات نطاق عالمي إذ لم تسلم منها أي منطقة في العالم. وهي تستشري في الظروف التي تقضي إلى الهشاشة تجاه الكوارث، والتي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-١٩. وهي تجسد أشد أشكال عدم المساواة الاقتصادية. وتأثيرها على النساء والفتيات غير متناسب. ولهذه الجرائم أبعاد هائلة وبشعة، وهي تقوض جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وعند إعداد استراتيجيتنا وإجراءاتنا لمكافحةها، يجب أن يكون للضحايا والناجين صوت مسموع في صنع القرار.

السيد الرئيس،

لقد اتفق المجتمع الدولي، منذ زمن بعيد، على القضاء على الرق المعاصر بجميع أشكاله في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، وحتى يومنا هذا، لا تزال أشكال الرق المعاصر والاتجار بالبشر مستمرة في جميع أنحاء العالم بمستويات مروعة من الإفلات من العقاب. وتولي ليختنشتاين أولوية لمكافحة الاتجار بالبشر والرق المعاصر تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي توفر لنا إطارا لجعل العالم أكثر استدامة اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا. ومكافحتها عنصر رئيسي في تلك الخطة.

لقد كانت جائحة كوفيد-١٩ بمثابة نداء لجميع مجتمعاتنا إلى إعادة البناء بشكل أفضل. ويجب أن يشمل ذلك مضاعفة جهودنا لإنهاء الاتجار بالبشر والرق المعاصر. ويجب أن تكون الاستفادة من الدور الأساسي للقطاع المالي في القضاء على الاتجار بالبشر جزءا بالغ الأهمية من هذه الجهود. ونرحب بأن الإعلان السياسي لهذا العام بشأن الاتجار بالأشخاص يشير بوضوح إلى ضرورة إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لمنع الاتجار بالبشر وكشف حالات ارتكابه، والاعتراف بالدور المهم الذي تؤديه المؤسسات المالية ومبادرات الدول الأعضاء للإسهام في القضاء على هذه الآفة. وفي هذا الصدد، يسعدنا أن ننوه بالمبادرة الرائدة "تصدي القطاع المالي للرق والاتجار" التي أطلقتها ليختنشتاين في إطار أهداف التنمية المستدامة، والمبادرة شراكة بين القطاعين العام والخاص مُضمّنة في منظومة الأمم المتحدة. وتضع هذه المبادرة المؤسسات المالية في صميم جهود مكافحة الرق المعاصر والاتجار بالبشر من خلال تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها في من حيث الامتثال والاستثمار المسؤول والابتكار المالي. وتحظى الخطة بالدعم من أستراليا وهولندا والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي، فضلا عن مختلف الشركاء من القطاع الخاص، ويتولى تنفيذها مركز جامعة الأمم المتحدة لبحوث السياسات. وتعمل المبادرة على توسيع نطاق عملها وإحراز التقدم في الجهود المبذولة في مجال نشرها وتنفيذها. وسيظل تعزيز الشراكات من أجل تنفيذ المبادرة هدفا رئيسيا من أهداف مشاركة ليختنشتاين في خطة عام ٢٠٣٠، ولا سيما في تحقيق الغاية ٨-٧ من أهداف التنمية

المستدامة، إلى جانب الأهداف ٥ و ٨ و ١٦ و ١٧ أيضا. والتمويل المستدام، الذي يعني زيادة الاهتمام بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، يمكن أن يخلق مسارات جديدة مهمة للاستثمار من شأنها أن تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن المهم أن نتعامل مع الإطار الخاص بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة بطريقة شاملة على النحو الذي تتوخاه خطة عام ٢٠٣٠. والعناصر الاجتماعية لذلك الإطار، رغم كونها تقاس بدرجة أقل بالمقارنة إلى العوامل الأخرى لاستدامة الشركات، فإن لها أكبر تأثير. ومن الضروري أن نبذل المزيد من الجهد لتسليط الضوء على ذلك البعد الاجتماعي، ولا سيما في سياق القضاء على الاتجار بالبشر والرق المعاصر. وتلك قضية من قضايا السياسة العامة بالنسبة لليختشتاين بقدر ما هي التزام وطني لها. وأنا أتطلع إلى المشاركة في المناقشات خلال إجراء هذا التقييم المهم، وأدعوكم جميعا إلى الاتصال بنا إذا كنتم ترغبون في التكاتف بشأن مبادرة تصدي القطاع المالي للرق والاتجار بالبشر.

أشكركم.

بيان السيد علي بن سعيد بن صميخ المري، وزير العمل القطري

[الأصل بالعربية]

السيد الرئيس،

بداية أتقدم بالشكر على جهودكم لعقد هذا الاجتماع الهام. والشكر موصول لسعادة الأمين العام لمشاركته في افتتاح الاجتماع ودعمه.

السيد الرئيس،

لقد دعمت دولة قطر خطة العمل العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص منذ اعتمادها، وذلك انطلاقاً من التزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، التي تعتبر في صلب رؤية قطر ٢٠٣٠.

ترحب بلادي باعتماد الإعلان السياسي الصادر عن هذا الاجتماع، والذي أكدنا دعمنا له من خلال البيان المشترك الصادر عن الحدث الجانبي الرفيع المستوى الذي نظّمته دولة قطر على هامش هذا الاجتماع، بالتعاون مع المملكة المتحدة والنمسا وبنغلاديش ونيجيريا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، حول "تسريع مستوى الالتزام لمكافحة الرق المعاصر والاتجار بالأشخاص خلال جائحة كوفيد-١٩".

السيد الرئيس،

يعتبر إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في عام ٢٠١٧ خطوة هامة في جهود دولة قطر في هذا المضمار، حيث تم من خلال اللجنة وضع خطة وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص ومتابعة تنفيذها، والتنسيق بين الجهات المختلفة في الدولة من أجل منع الاتجار، ومقاضاة مرتكبيه، وحماية الضحايا وتوفير الأماكن المناسبة لإيوائهم وإعادة تأهيلهم، بالإضافة إلى تشكيل شراكات وطنية ودولية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

وأشير بشكل خاص إلى الإنجاز الأخير للجنة بإطلاق دليل إرشادي بالتعاون مع مكتب منظمة العمل الدولية في دولة قطر، بعنوان "معا لمواجهة العمل الجبري والاتجار بالبشر". وكذلك إلى التعاون بين اللجنة الوطنية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبعثة الأمم المتحدة للهجرة في دولة قطر من أجل تعزيز جهود التوعية والتتقيف وبناء قدرات الكوادر الوطنية.

كما يسرني أن أشير إلى الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الدولة على المستوى التشريعي والتنفيذي من أجل تعزيز وحماية حقوق العمالة الأجنبية الوافدة والتي جعلت دولة قطر دولة رائدة في المنطقة من خلال إلغاء نظام الكفالة بشكل كامل، وإلغاء مأذونية الخروج وتسهيل حركة العمال وانتقالهم، ووضع حد أدنى غير تمييزي لأجور العمال والمستخدمين بالمنزل، فضلاً عن تعزيز صوت العمال وسبل الانتصاف الفعالة وإنشاء صندوق لدعم وتأمين العمال.

السيد الرئيس،

لم تدخر بلادي أي جهد لدعم الجهود الدولية في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص على المستوى الدولي، حيث كانت بلادي من أوائل الدول المانحة لصندوق الأمم المتحدة الاستثماري لضحايا الاتجار بالأشخاص، خاصة النساء والأطفال .

وختاماً. نؤكد التزام دولة قطر بتنفيذ خطة الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص والمضي قدماً في جهودها لمكافحة هذه الآفة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

بيان السيد أنيبال توريس فاسكيس، وزير العدل وحقوق الإنسان في بيرو

[الأصل بالإسبانية]

السيدات والسادة،

أود أن أبدأ كلمتي بالإشارة إلى أن دولة بيرو، تمشيا مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالاتجار بالبشر وأشكال استغلاله، اعتمدت سياسات عامة وتدابير تنظيمية لمنع والمقاواة وحماية الضحايا. وسوف أشير على وجه التحديد إلى صكين للسياسة العامة على أعلى مستوى تم اعتمادهما هذا العام، والذين سيوجهان إجراءات الدولة حتى عام ٢٠٣٠.

وقد نظر كلا صكي السياسة العامة في التوصيات التي قدمتها منظومة الأمم المتحدة إلى بيرو. وبالمثل، وبغية معالجة هذه المسألة بطريقة أكثر فعالية وتعزيز إجراءات الدولة، فإن المجتمع المدني هو الآن منخرط.

وعلى وجه التحديد، تهدف السياسة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وأشكال استغلاله إلى تنسيق جهود جميع الكيانات العامة بغية معالجة هذه المسألة من خلال مختلف الأساليب والنُهُج المحلية والإقليمية والوطنية.

بالإضافة إلى ذلك، وإدراكا لأثر الاتجار بالبشر على الأطفال، تكمل السياسة المتعددة القطاعات للأطفال والمراهقين التدخل الذي تقوم به الدولة لضمان توفير الخدمات بشكل شامل.

إن الإقرار بالاتجار بالبشر بوصفه جريمة تنتهك حقوق الإنسان للأشخاص وكرامتهم وتعوق تمتعهم وتقديمهم، فضلا عن سلامتهم البدنية والاجتماعية والعاطفية، هو أمر أساسي في تحديد أثر تدخل الدولة.

وفي هذا الصدد، حدد التشريع الجنائي البيروفي أن الموافقة التي تعطيها الضحية في أي شكل من أشكال الاستغلال تفتقر إلى الأثر وتنتهك الكرامة الإنسانية. علاوة على ذلك، تم وضع معايير للتعويض المدني، والتي تشمل التكاليف المتصلة بالعلاج الطبي والنفسي، وإعادة التأهيل البدني والاجتماعي والمهني، والتعويض عن فقدان الفرص والعمالة والتعليم والاستحقاقات الاجتماعية.

وتقدم وزارة العدل وحقوق الإنسان المساعدة القانونية والرعاية مجانا لضحايا الاتجار بالبشر وغيره من أشكال الاستغلال على الصعيد الوطني. ولذلك تجدر الإشارة إلى أنه من عام ٢٠١٨ إلى آب/أغسطس ٢٠٢١ تم تقديم ٣٨٠٦ رعاية لضحايا مزعومين للاتجار بالبشر.

السيدات والسادة،

أود أن أشكركم على دعوتكم بيرو إلى هذه الساحة لحوار يمكّننا من تبادل الخبرات القيمة، وتحديد الأدوات اللازمة لمكافحة الاتجار بالبشر، وحماية الضحايا، ومقاواة الجناة وفقا لذلك، وفي الوقت نفسه لتعزيز التعاون والتنسيق المهمين بين الدول.

شكرا لإصغائكم.

المرفق ١٠

بيان السيد جان أسيلبورن، وزير الشؤون الخارجية والأوروبية ووزير شؤون الهجرة واللجوء في
دوقية لكسمبرغ الكبرى

[الأصل بالفرنسية]

السيد الرئيس،

نرحب باعتماد الإعلان السياسي بشأن تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. يأتي هذا الإعلان في الوقت المناسب ويُلزِمنا عن حق بمضاعفة جهودنا الجماعية لإنهاء تلك الآفة.

لقد أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى تفاقم الاتجار بالبشر من خلال فقدان سبل العيش، وإغلاق المدارس، والتخفيضات الكبيرة في برامج المساعدة لضحايا الاتجار بالبشر، والقيود المفروضة على السفر، على سبيل المثال لا الحصر. كما أدت سياسات الهجرة التقييدية إلى زيادة تعرض المهاجرين للاتجار والاستغلال.

وفي هذا السياق، تدين لكسمبرغ قيام السلطات البيلاروسية باستخدام المهاجرين لأغراض سياسية على حدود الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. إن هذه الأعمال تشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتقف لكسمبرغ متضامنة مع الدول الأعضاء التي تعاني من ذلك الهجوم الهجين.

نحن ما زلنا نجعل من حماية حقوق الإنسان للمهاجرين أولوية. ونشير في هذا الصدد إلى التزامنا بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وبإنشاء طرق هجرة منتظمة بغية الحد من تعرض المهاجرين للاتجار.

السيد الرئيس،

إن اتباع نهج متعدد التخصصات في مجال حقوق الإنسان هو عنصر أساسي في مكافحة الاتجار بالبشر. والواقع أن الاتجار هو ظاهرة متعددة الأوجه، وتختلف دوافعه اختلافا كبيرا. أولا وقبل كل شيء، ينبع التعرض للاتجار من الفقر المتوارث عبر الأجيال والتهميش الاجتماعي والاقتصادي والتمييز. ولذلك لا يمكن أن تركز مكافحة تلك الآفة على نموذج القانون الجنائي وحده، بل يجب أيضا أن تتبع نهجا يقوم على المساواة بين الجنسين، والعمل اللائق، والحماية الاجتماعية، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان.

تظل لكسمبرغ ملتزمة التزاما راسخا بمكافحة الاتجار بالبشر وتعكف حاليا على وضع خطة عمل وطنية ثانية لمكافحة الاتجار. وتسلم خطة عملنا بأن مكافحة الاتجار تتطلب سياسة متعددة التخصصات في مجال حقوق الإنسان. وتحقيقا لتلك الغاية، كلفنا اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان في لكسمبرغ بمهمة المقررة المعنية بمنع الاتجار على الصعيد الوطني من أجل ضمان مراعاة حقوق الإنسان.

علاوة على ذلك، وبغية ضمان شمولية سياستنا لمكافحة الاتجار واستهداف جميع أشكال الاستغلال بدافع الاتجار، بما في ذلك الرق الحديث والعمل القسري، أنشأنا لجنة رصد مشتركة بين الوزارات تتألف من

اثنتي عشرة وزارة وإدارة، والتي ستيسر اتخاذ إجراءات أكثر تنسيقاً وفعالية لإنهاء ظاهرة الاتجار عن طريق الجمع بين كافة الجهات الفاعلة ذات الصلة.

شكراً لإصغائكم.

بيان السيد فلاديمير ماكي، وزير خارجية جمهورية بيلاروس

[الأصل بالروسية]

السيد الرئيس،

في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، دعا رئيس جمهورية بيلاروس إلى إقامة شراكة عالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، فكانت دعوته بداية لسنوات عديدة من العمل النشط الذي تقوم به جمهورية بيلاروس في هذا المجال.

وقد أسفرت القرارات التي بادرت بها بيلاروس عن اعتماد الجمعية العامة لخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وإعلان يوم ٣٠ تموز/يوليه يوماً عالمياً لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وإنشاء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص. وبقرار من رئيس الدولة قدمت بيلاروس ثلاثة تبرعات للصندوق.

ونعتقد أن تلك المبادرات من الأمم المتحدة تستحق الدعم المستمر.

وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز يُلاحظ كل عام أشكال وأساليب جديدة لاستغلال الناس، وخطط جديدة لتجنيد البالغين والأطفال، وآليات جديدة لإعادة الاتجار بالضحايا الذين أُعيد تأهيلهم.

لقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) إلى مزيد من التطورات الأساسية في الطرق التي تُرتكب بها تلك الجرائم، مما دفعها إلى ظل الفضاء الرقمي وجعلها ذات طابع عابر للحدود بشكل متزايد.

وقد أصبح الاتجار بالأشخاص أيضاً سلاحاً في النزاعات المسلحة. فيجب على مجلس الأمن أن يولي اهتماماً لتلك المسألة في سياق صون السلم والأمن الدوليين.

وينبغي أيضاً بذل الجهود لزيادة فعالية التعاون عبر الحدود لحل جرائم الاتجار بالأشخاص.

وفي ذلك السياق، يواصل فريق الأصدقاء المتحدين ضد الاتجار بالبشر الدعوة إلى تعزيز تنسيق الجهود الدولية في ذلك المجال.

وفي الدورة الحالية للجمعية العامة قدمت بيلاروس قرارها التقليدي بشأن تحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ونحن ممتنون لجميع الدول المشاركة في تقديمه.

يخدم ذلك القرار وخطة العمل العالمية والاجتماع الرفيع المستوى اليوم نفس الغرض، ألا وهو الحفاظ على تركيز واضح على الاتجار بالأشخاص وتعزيز التعاون الدولي الذي يؤدي إلى إحراز تقدم في مكافحة هذا الاتجار. إن الحوار والجهود المشتركة أمران أساسيان للتقدم في أي مسعى.

أشكركم.

بيان السيدة فيكتوريا ويدراوغو كيبورا، وزيرة العدل وحقوق الإنسان والنهوض المدني، وحافضة أختام
بوركينيا فاسو

[الأصل بالفرنسية]

السيد الرئيس،

الممثلين الموقرين،

من دواعي سروري المتجدد دائما أن تشارك بوركينيا فاسو في هذا الحدث الهام الرفيع المستوى بشأن
تقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

لقد أصبح الاتجار، ولا سيما بالنساء والأطفال، مصدر قلق متزايد لبلدان غرب أفريقيا، بصفة عامة،
ولبوركينيا فاسو بصفة خاصة. والواقع أن المشكلة تتزايد بطريقة لم يسبق لها مثيل في بلدي، الذي يعتبر بلد
منشأ وعبور ومقصد لضحايا الاتجار.

ويذكرنا هذا الواقع مرة أخرى بالحاجة الملحة إلى وضع تدابير ملموسة وفعالة لتعزيز فعالية مكافحة،
وبالتالي تعزيز القدرات التقنية والتشغيلية للهيئات المسؤولة عن كشف الاتجار بالأشخاص وملاحقته قضائيا
والمعاقبة عليه.

السيد الرئيس، الممثلين الموقرين،

لقد وضعت بوركينيا فاسو في هذا الصدد نظاما قانونيا ومؤسسيا للإنفاذ، والذي تستند إليه استراتيجية
وطنية لمكافحة المشكلة. ومن خلال هذه الاستراتيجية تتركز جهود بلدي على أربعة مجالات ذات أولوية،
والتي هي محددة في بروتوكول الأمم المتحدة، وتتوافق أيضا مع ممارسات جيدة معتمدة دوليا. تشمل هذه
العناصر الأربعة للمكافحة ما يلي:

- منع الاتجار بالأشخاص؛

- حماية الضحايا؛

- إعادة تأهيل الضحايا؛

- التعاون، على الصعيدين الوطني والدولي.

السيد الرئيس،

الممثلين الموقرين،

منذ عام ٢٠١٥ والحالة في بلدي تتسم بالوجود المتواصل لمنظمات إجرامية وعودة ظهور الظاهرة
الإرهابية. ولا تخلو هذه الحالة من عواقب على جهودنا الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر، حيث أن أحد

التحديات الرئيسية التي تواجه بلدي هو إرساء التآزر في العمل بين مختلف الجهات الفاعلة في مكافحة لمنع إقامة صلات بين شبكات التجنيد الإجرامي والمشردين داخليا، وبخاصة النساء والأطفال.

السيد الرئيس، الممثلين الموقرين،

أخيرا، أود أن أؤكد مجددا استعداد بلدي لتعزيز التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لضمان الفعالية الكاملة لخطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

أشكركم.

بيان السيد تيودورو لوكسين الابن، وزير خارجية الفلبين

[الأصل بالإنكليزية]

إن الاتجار بالأشخاص يتنافى مع الإنسانية. إنه يعامل البشر ليس كأخوة بل يتاجر بهم بوصفهم ممتلكات؛ وفي الواقع بوصفهم السلع الأكثر ربحية للتجارة.

إن الاتجار بالبشر هو إهانة لكل سمة تميز الإنسانية؛ وممارستها - أمر وحشي. في مؤتمر ميونيخ للأمن، أشار خبير يراقبهم عن كثب إلى المتعة التي ينالها المتاجرون بتجارتهم هذه وخلص إلى أنه لا يوجد حل لها سوى الحلول التصحيحية الأكثر حدة. وقد زادت العولمة من شرور هذا الاتجار مع تطور التكنولوجيا والاتصالات والمعاملات المالية والنقل.

لقد شاع الاتجار بين كافة المجتمعات. وعلى عكس التجارة العادية، يزدهر هذا الاتجار حتى في الاقتصادات الفاشلة، وبخاصة البلدان التي مزقتها النزاعات وفي ظل الجائحة الحالية. إنه يدل على الواقع الذي كان صادما في يوم من الأيام، وبات الآن مسلماً به، وهو أن الطلب مرتفع ودائم.

وعلى الرغم من انتشاره فإن الاتجار بالأشخاص، كما يقول مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لا يزال جريمة خفية لأن المجتمعات متواطئة. القمع الفعال دائما ما يكون أقل من الغضب العارم. ونحن نعرف السبب - الربح الكبير والمتعة الأكبر من الإساءة للضعفاء. من شأن استئصال الفقر أن يستأصله؛ ولا أحد يريد أن يُعامل كحيوان. ولكن هذا أمر يصعب ويطول تحقيقه. والمجتمعات التي توجد فيها فجوات أوسع بين الأغنياء والفقراء لديها المزيد من حالات الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي. مقابل كل عشرة ضحايا هناك خمس نساء وفتاتان، ومعظمهن من المهاجرين. ثلث الضحايا من الأطفال. النصف لأغراض الاستغلال الجنسي.

نحن بلد مصدر للعمالة ومعظمهم من النساء؛ ولكن معظم الضحايا ليسوا فلبينيين. فقد قام بلدي بحمايتهم.

يتم الامتثال لبروتوكولات مكافحة الاتجار بالقول أكثر من الفعل. ولقد تم باستمرار تصنيفنا عند المستوى الأول في تقرير الولايات المتحدة عن الاتجار بالأشخاص.

إننا ندعو إلى زيادة الموارد الخارجة عن الميزانية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وإلى حماية الضحايا بدلا من معاقبتهم على الأفعال التي يجبرون على ارتكابها تحت طائلة السجن عندما تغتصبهم السلطات أو تتاجر بهم. لن ينتهي الاتجار بالبشر إلا بالتحرك ضد المتاجرين ومن يمكنونهم في الحكومات.

أشكركم.

بيان الأونرابل أوين بونيتشي، وزير المساواة والبحث والابتكار في جمهورية مالطة

[الأصل بالإنكليزية]

يتخذ الاتجار بالبشر أشكالاً عديدة ويؤثر على الناس من جميع الأعمار وأنواع الجنس والأعراق. من العنف الجسدي والتعذيب اللذين يتعرض لهما الضحايا، إلى الصدمة النفسية والعاطفية التي يتعرض لها الضحايا والآثار الاقتصادية والسياسية المترتبة على الجريمة التي تُرتكب بلا هوادة، فإن تداعيات الاتجار بالبشر واسعة النطاق وبعيدة المدى.

ونتيجة لذلك من الواضح أن لهذه الجريمة أثراً لا يمكن إنكاره على كل واحد منا، وأن مكافحتها يجب أن تكون أقوى وأكثر فعالية.

نحن ندرك أن المتاجرين يبحثون في معظم الأحيان عن الأشخاص الضعفاء أو الذين يجدون أنفسهم في وضع ضعيف. إنهم ينقضون على الفقراء والمعزولين والضعفاء. ومن الواضح أن بعض العوامل تسهم في ذلك وتجعل الأفراد والفئات الاجتماعية والمجتمعات المحلية أكثر عرضة للاتجار والاستغلال.

ونحن كدولة نزيد الوعي بالعوامل المعروفة بأنها السبب وراء عدم كفاية فرص العمل، وانعدام الأمن السياسي والاقتصادي، وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان مثل التمييز والعنف الجنساني.

على مدى السنوات الماضية أصبحت مشكلة الاتجار بالبشر محط تركيز الحكومة المالطية، التي تتضمن إلى برامج الدعوة في جميع أنحاء العالم. ولا تزال حكومة مالطة ملتزمة بقمع هذه الجريمة من خلال عدة مبادرات، بما في ذلك تطوير خدمات مساعدة الضحايا، وتدريب المسؤولين الحكوميين، وزيادة الوعي العام من خلال حملات وطنية.

علاوة على ذلك، فإن الإطار التشريعي المتعلق بإجراءات مكافحة الاتجار بالبشر قد تطور أيضاً تطوراً كبيراً. وكمثال على ذلك، تمت في عام ٢٠١٨ زيادة الحد الأدنى لعقوبة هذه الجريمة من أربع إلى ست سنوات، في حين أن الحد الأقصى للعقوبة هو ١٢ عاماً. بالإضافة إلى ذلك، أُدخل تعديل آخر على قانون ضحايا الجريمة لإدخال خدمتين جديدتين في قائمة الخدمات الدنيا المقدمة لضحايا الجرائم، وهما العلاج الطبي، وتدابير الحماية من مخاطر التخويف والانتقام. ومن المهم في هذا الصدد التأكيد على أن هذه الخدمات تُقدم لضحايا الاتجار بالبشر حتى عندما تُرتكب الجريمة خارج الأراضي المالطية.

كما أُدرجت في التشريعات المالطية تدابير دعم خاصة للأطفال ضحايا الاتجار. يسمح قانون حماية القصر (الرعاية البديلة) بصياغة إطار مفهوم صديق للطفل يتماشى مع حقوق الطفل، ويهدف على وجه التحديد إلى التصدي للإساءة والإهمال والمضايقة وسوء المعاملة والاستغلال والتخلي والتعرض والاتجار بالقصر. ويتضمن القانون عدة تدابير هامة للحماية والتي تحدها المبادئ التوجيهية لمجلس أوروبا الصادرة عن لجنة وزراء مجلس أوروبا المعنية بالعدالة الصديقة للطفل. إنه يغطي مختلف جوانب حماية الطفل،

بما في ذلك استعراض نظام رعاية الطفل، وحماية الأطفال أثناء الإجراءات القضائية، وتوافر المدافعين عن الأطفال، والمسائل المتصلة بالرعاية الحاضنة.

وقد تم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ إطلاق مشاورة عامة بهدف إجراء إصلاح بشأن الاتجار بالبشر والدعارة. وكجزء من هذه العملية تعتزم الحكومة وضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة هذه الجريمة. وقد تم مؤخرا نقل حقيبة مكافحة الاتجار من وزارة الشؤون الداخلية والأمن القومي وإنفاذ القانون إلى مديرية حقوق الإنسان في وزارة المساواة والبحث والابتكار. وتولت مديرية حقوق الإنسان هذه مهام الإبلاغ فيما يتعلق بالاتجار بالبشر من أجل الاستبيانات والدراسات الاستقصائية على الصعيدين الوطني والدولي. كما أنها تتسق وتتعاون مع الوزارات الأخرى حسب الضرورة لضمان حصول الحكومة على الموارد اللازمة لقيادة سياسة مكافحة الاتجار بالبشر والنجاح في مساعيها.

وتقوم وحدة مبادرات حقوق الإنسان المنشأة حديثا بتنسيق الإصلاح المتعلق بالاتجار بالبشر. ومن المنتظر في هذا الصدد أن تحقق مالطة هدفها النهائي المتمثل في تصميم وتنفيذ استراتيجية جديدة وتعزيز خطة العمل القائمة من أجل التصدي لظاهرة هذه الجريمة وردعها. يتطلب هذا الإصلاح اهتماما وخبرة خاصين بسبب طبيعته المعقدة والعاجلة والعبارة للحدود الوطنية. وبمجرد تنفيذ الاستراتيجية ينبغي أن تقدم أهدافا استراتيجية وغايات معينة والتي تم تحديدها بوضوح من الناحيتين النوعية والكمية وتستند إلى تدابير وأنشطة عامة سيتم دعمها مؤسسيا وماليا، وستشمل تدابير يمكن التحقق منها عبر عملية رصد وتقييم مفصلة.

وفي الختام، من الضروري الإشارة إلى أن الحكومة المالطية تتبع نهجا شاملا في مكافحة هذه الجريمة وتجند جميع أصحاب المصلحة المعنيين الذين يمكنهم المساعدة في مكافحة هذه الظاهرة. وقد مكنت عدة مبادرات وبرامج الحكومة من تعزيز قدرة السلطات الوطنية والمحلية، فضلا عن منظمات المجتمع المدني، على منع تلك الجريمة وحماية الضحايا ومقاضاة الجناة. وفي هذا الصدد، فإن حملة "إنسان مثلك" هي حملة وطنية تهدف إلى زيادة الوعي بهذه الجريمة وتشجيع الضحايا على التماس العون. علاوة على ذلك، فإن تدريب وكالات إنفاذ القانون وغيرها من الممارسين قد ساعد وعزز جهود الادعاء لتمكينها من تقديم مرتكبي هذه الجريمة إلى العدالة.

أشكركم.

المرفق ١٥

هولندا

[لم يُقدم بيان]

بيان السيدة هيلين ماكنتي، وزيرة العدل في أيرلندا

[الأصل بالإنكليزية]

إن الاتجار بالبشر جريمة بشعة للغاية، وتقوم على خداع واستغلال الأشخاص الضعفاء.

والحكومة الأيرلندية جادة في منع الاتجار بالبشر وملاحقته قضائياً، ونحن واثقون بأن نهج السياسة العامة الذي يركز على الضحايا الذي نتخذه سيشجع المزيد من الضحايا على الإبلاغ، مما سيعزز بدوره الملاحقات القضائية والإدانات.

وهناك بصفة خاصة مجالان للتقدم أود أن أبرزهما.

الأول هو موافقة الحكومة في وقت سابق من هذا العام على تنقيح آلية الإحالة الوطنية لتيسير الإبلاغ من قبل ضحايا الاتجار وتحديد هويتهم وحصولهم على المشورة وإعادة التأهيل والدعم، وهو تقدم كبير.

توفر هذه الآلية سبيلاً لجميع الوكالات، التابعة للدولة وللمجتمع المدني على السواء، للتعاون وتبادل المعلومات عن الضحايا المحتملين وتحديد هوية هؤلاء الضحايا وتيسير حصولهم على المشورة وإعادة التأهيل والدعم.

في الوقت الراهن، حين تواجه الشرطة الأيرلندية من يُشتبه في أنهم ضحايا للاتجار بالبشر أو حين تتم إحالتهم إليها، تقدم لهم الحكومة والمنظمات غير الحكومية على السواء مجموعة كبيرة من الخدمات من خلال آلية الإحالة الوطنية. وثمة قبول واسع النطاق بأنها ليست استجابة كافية أن تكون الشرطة هي السلطة الوحيدة المختصة بالإقرار الرسمي بالأشخاص كضحايا للاتجار بالبشر.

ويقر النهج الجديد بأن هيئات حكومية ومنظمات غير حكومية أخرى لها دور في تحديد ضحايا الاتجار بالبشر وإحالتهم إلى آلية الإحالة الوطنية.

فنحن نريد التأكد من أن كل ضحية للاتجار يتم تحديدها ومساعدتها حتى نتمكن من دعمها. فالقيام بذلك سيساعدنا أيضاً على جمع المزيد من المعلومات والأدلة من أجل تقديم المتاجرين الذين ينقضون على الأشخاص الضعفاء دون أي اعتبار لحياة وسلامة ضحاياهم إلى العدالة.

كما أود اليوم التنويه بوضع خطة عمل وطنية جديدة بشأن الاتجار بالبشر. وقد قام خبير استشاري بتقديم تحليل موجز ومركز للوضع الحالي فيما يتعلق بالاتجار بالبشر في أيرلندا. يشمل هذا التحليل استعراضاً للبحوث، وموجزاً لمدى انتشار الاتجار في أيرلندا، وموجزاً للمسائل التي يتعين معالجتها.

وتتخرط الآن وزارة العدل مع فريق عامل في صياغة الأهداف والنتائج الرفيعة المستوى لخطة العمل الوطنية الجديدة.

وأخيراً، أود أن أذكر بإيجاز عدداً من المبادرات الأخرى لمكافحة هذه الجريمة.

يجري حاليا تطوير التدريب، من خلال منظمات غير حكومية، والذي يستهدف موظفي الخطوط الأمامية في قطاعات مثل الضيافة وشركات الطيران والشحن والأمن الذين قد يتعاملون مع الأشخاص المتاجر بهم. وقد حدثت زيادة في التمويل لدعم ضحايا الجريمة عموما وزيادة في التمويل المخصص تحديدا لدعم ضحايا الاتجار.

كما أن إدارة شؤون الطفل والمساواة والإعاقة والإدماج والشباب تعتزم شراء وفتح مأوى مخصص لضحايا الاتجار بالبشر، وخاصة لضحايا الاستغلال الجنسي من الإناث.

ومنذ عام ٢٠٠٩ توجد وحدة متخصصة في الشرطة للتحقيق والتنسيق بشأن الاتجار بالبشر من أجل إجراء التحقيقات في هذا الاتجار. كما أنها تقدم المشورة والدعم والمساعدة التشغيلية، عند الضرورة، للتحقيقات على مستوى المقاطعات.

وتدرك هذه الحكومة أن الأشخاص الضعفاء يتم الاتجار بهم وجلبهم إلى أيرلندا لأسباب تتعلق بالاستغلال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والعمل القسري والإجرام القسري. وهذه الحكومة مصممة على مكافحة هذه الجريمة الشائنة.

بيان الدكتورة فينديا بيرسود، وزيرة الخدمات الإنسانية والضمان الاجتماعي لجمهورية غيانا التعاونية

[الأصل بالإنكليزية]

السيد الرئيس،

يسر غيانا أن تشارك في هذا الاجتماع الرفيع المستوى الحاسم الأهمية وتقدم معلومات مستكملة عن جهودنا الوطنية في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص.

ويرسم التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠٢٠ الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة صورة قاتمة ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تأخذها على محمل الجد.

وتقر غيانا بأن الاتجار بالأشخاص يتجاوز الحدود ويتطلب جهدا عالميا منسقا فيما بين الدول الأعضاء من خلال آليات ثنائية وإقليمية ودولية في شراكات مع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية.

السيد الرئيس،

تنتهج حكومة غيانا سياسة عدم التسامح إطلاقا مع الاتجار بالأشخاص وهي ملتزمة بمنع الاتجار بهم وحماية الضحايا في حدود الموارد المتاحة لها، فضلا عن مقاضاة المتجرين. وعلى مر السنين، زادت غيانا تدريجيا مخصصاتها المدرجة في الميزانية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

وتتسق جهود غيانا الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص فرقة عمل وزارية متسعة القاعدة تتألف من كيانات حكومية وغير حكومية.

وتتضمن خطة عملنا الوطنية عنصر تدريب راسخا يهدف إلى إعداد العاملين في الخطوط الأمامية وفرق الشرطة والخفارة المجتمعية وموظفي الجمارك ومتعهدي النقل وأعضاء المجتمع المدني بإعطائهم المهارات اللازمة للتعرف على ضحايا الاتجار بالأشخاص.

وقد حسنت غيانا قدراتها فيما يتعلق بجمع المعلومات والإبلاغ عن حالات الاتجار بالأشخاص المشتبه فيها وتنفيذ عمليات سرية وتقديم الدعم للضحايا لإعادة بناء حياتهم و/أو تيسير إعادتهم إلى أوطانهم عند الطلب. وتنفذ باستمرار برامج لتوعية الجمهور باللغات الأجنبية وبعض لغات الشعوب الأصلية.

وتشمل المبادرات الأخيرة توفير خط ساخن ثنائي اللغة لمكافحة الاتجار بالأشخاص يعمل على مدار الساعة لمساعدة الضحايا الناطقين بالإسبانية، ووضع إجراءات تشغيل موحدة لتحديد هوية الضحايا. وأحرز تقدم أيضا في تفكيك بعض الشبكات الإجرامية في غيانا الضالعة في الاتجار بالأشخاص.

وتقدم الملاجئ الحكومية رعاية متخصصة للضحايا، بما في ذلك خدمات التدريب والترجمة والخدمات القانونية والطبية والعلاج النفسي. وتقدم الحكومة أيضا الدعم المالي للملاجئ التي تديرها المنظمات غير الحكومية، كما تقدم المساعدة المالية المباشرة وغيرها من المساعدات إلى الضحايا الذين يختارون عدم البقاء في أحد الملاجئ.

وتعكف الحكومة حاليا على وضع اللمسات الأخيرة على خطة العمل الوطنية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ لمنع الاتجار بالأشخاص والتصدي له. وسيُعرض قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص المنقح على المجلس الوطني قبل نهاية العام.

السيد الرئيس،

بالرغم من تأثير جائحة كوفيد-١٩، واصلت غيانا برنامجها الرامي لمكافحة الاتجار.

وفي الختام، تظل غيانا ملتزمة بالعمل على جميع المستويات للحد من الاتجار بالأشخاص بحسب ما تسمح به مواردنا. وترحب غيانا باعتماد الإعلان السياسي لعام ٢٠٢١ بتوافق الآراء.

أشكركم.

بيان السيد رمضان لعمامرة، وزير الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

[الأصل بالإنكليزية]

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيد الأمين العام،

أصحابَ الجلالةِ والفضامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

أود بدايةً أن أشيد بعقد المنظمة هذه الجلسة المهمة المكرسة لمكافحة الاتجار بالبشر، وهي جريمة تستهدف أضعف الأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، وتشكل انتهاكا صارخا لكرامة الإنسان، فضلا عن كونها جريمة يعتبرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ثالث أكثر جرائم الاتجار الإجرامي إدرازا للأرباح بعد الاتجار بالأسلحة والمخدرات.

وأود أيضا أن أعرب عن تأييدنا للإعلان السياسي الصادر عن هذا الاجتماع الرفيع المستوى، الذي ينشط إرادتنا المشتركة وتصميمنا على وضع حد لهذه الجريمة المروعة، من خلال تنفيذ التدابير اللازمة من نقطة البداية وصولا إلى نقطة النهاية.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الوقت قد حان لترجمة هذه الإرادة السياسية إلى إجراءات ملموسة تعزز التعاون الدولي بهدف منع هذه ارتكاب هذه الجريمة وحماية الضحايا وكفالة ألا يسود الإفلات من العقاب بعد الآن.

أصحابَ الجلالةِ والفضامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

أود أن أؤكد مجددا التزام الجزائر ودعمها الكاملين لخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، إذ أن هذا الإطار الشامل والمنسق يظل حجر الزاوية في جهودنا الجماعية لمكافحة هذه الجريمة. ونرى أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الجريمة، فضلا عن العوامل التي تفاقم عواقبها المدمرة.

والواقع أن النزاعات المسلحة والأزمات السياسية والإرهاب والتطرف العنيف، فضلا عن ارتفاع مستويات الفقر واتساع الفجوة الإنمائية داخل البلدان وفيما بينها، كلها تشكل الأسباب الكامنة والعوامل المؤججة التي تجعل الضعفاء فريسة سهلة لشبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وفي ضوء عمق الأسباب الجذرية لهذا الشر ومدى تعقيدها، تظل التدابير الوقائية، في رأينا، أفضل علاج له، وهي تتطلب التزام جميع الدول بمضاعفة جهودها من أجل مكافحة الفقر والتفاوتات الاقتصادية

وتخلف النمو، إلى جانب تعزيز القيم الديمقراطية وسيادة القانون في إطار نهج كلي يعالج أسباب الاتجار بالبشر وعواقبه على حد سواء.

أصحابَ الجلالةِ والفاخرةِ والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

غني عن القول أن الاتجار بالبشر يشكّل، في وقتنا هذا، أزمة عالمية تؤثر على بلدان المنشأ والعبور والمقصد على حد سواء.

ولم تسلم الجزائر من هذه الظاهرة التي لا تعرف حدودا، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى انتشار النزاعات والأزمات في المنطقة المجاورة لها والقارة التي ابتليت أيضا بالإرهاب والاتجار بالأسلحة والمخدرات.

وأود أن أبرز، في هذا الصدد، أن الحكومة الجزائرية تواصل تكريس الموارد اللازمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، لا سيما من خلال إنشائها للجنة الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته منذ عام ٢٠١٥. وقد أسهمت هذه اللجنة إسهاما كبيرا في توسيع الإطار القانوني وتحسين الجانب العملي من جهودنا.

وبالإضافة إلى ذلك، تعكف الحكومة حاليا على وضع الصيغة النهائية للقانون المتعلق بمنع جريمة الاتجار بالأشخاص والحماية منها ومقاضاة مرتكبيها. وسيجمع هذا القانون جميع الأحكام القانونية ذات الصلة المنصوص عليها في قانون العقوبات وقانون حماية الأطفال، بالإضافة إلى وضع إطار عام ومحدد للضحايا، من خلال إنشاء مراكز إيواء لحمايتهم وصون كرامتهم، في امتثال تام لالتزاماتنا الدولية، لا سيما الالتزامات المنبثقة عن اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها التي تهدف إلى منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.

وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة الوطنية، بوصفها جهة التنسيق التابعة للحكومة في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، تضطلع بدور رئيسي في نشر الوعي بين جميع الجهات الفاعلة الوطنية بطبيعة هذه الجريمة وجوانبها المتعددة، بمشاركة المجتمع المدني، الذي لا يزال طرفا فاعلا رئيسيا في هذا الصدد.

بيد أنه في مواجهة الترابط المعقد بين مختلف فروع الجريمة المنظمة عبر الوطنية، لن يكون لجهودنا المستقلة أثر يذكر إذا لم تتضافر.

ولذلك فإن الجزائر مقتنعة بأنه لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يتغلب على هذه الآفة، التي تتطلب شراكات عالمية محددة الأهداف وتضامنا دوليا يركز على رؤية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتدعو الجزائر، التي تظل ملتزمة التزاما كاملا بمكافحة الاتجار بالأشخاص، إلى التنفيذ الكامل لسياسات الأمم المتحدة وبرامجها الرامية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك الالتزامات المنبثقة عن الإعلان السياسي الذي اعتمدها للتو.

وأشكركم على حسن إصغائكم.

بيان السيد ميلتياديس فارفيتسيوتيس، وزير خارجية اليونان المناوب

[الأصل بالإنكليزية]

أصحابَ الجلالةِ والفضامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة، الزميلات والزملاء الأعزاء،
السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الشرف لي اليوم أن أخطب الجلسة العامة للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

لا شك أن الاتجار بالبشر أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع العالمي. وقد أبرزت جائحة كوفيد-١٩ أخطارا جديدة يتعرض لها ضحايا الاتجار بالبشر وتهريبهم، خاصة الفئات الأضعف، مثل النساء والقصر غير المصحوبين. وسيزداد الأمر سوءا، وفقا للبنك الدولي، لأن الجائحة والركود العالمي الذي أعقبها سيوقعان قرابة أربعين إلى ستين مليون شخص في براثن الفقر المدقع، هذا علاوة على أن التحويلات المالية الدولية انخفضت بنسبة عشرين في المائة. ويمكن أن تدفع القيود المفروضة على السفر العديد من المهاجرين أو طالبي اللجوء إلى البحث عن طرق هجرة أكثر خطورة. وفي اليونان، ونظرا لموقعنا الجغرافي، بصفتنا بوابة دخول إلى الاتحاد الأوروبي ومنطقة شنغن، نحن على دراية بالممارسات اللاإنسانية للمتجرين بالبشر.

ولذلك، اتخذنا خطوات ملموسة من أجل مكافحة الاتجار بالبشر مع التركيز بشكل خاص على القصر غير المصحوبين. وقد أنشئ مكتب المقرر الوطني المعني بالاتجار بالأشخاص، في وزارة الخارجية، في عام ٢٠١٣. وأطلقت آلية الإحالة الوطنية لحماية ضحايا الاتجار ودعمهم رسميا في عام ٢٠١٩. وأدخلت تعديلات على قانون العقوبات اليوناني في تموز/يوليه ٢٠١٩ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ من أجل تعزيز المواءمة مع المعايير الأوروبية والدولية. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن قانون جديد بشأن إجراءات اللجوء والإحالة أحكاما تتعلق بأفراد الفئات السكانية الضعيفة المرشحين، بمن فيهم ضحايا الاتجار بالأشخاص. وقد صدقت اليونان أيضا على اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف العائلي ومكافحتها (المعروفة باتفاقية اسطنبول)، وأود أن أعرب في هذه المرحلة عن خيبة أملنا لأن بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا قد انسحبت من هذه الاتفاقية المهمة.

السيدات والسادة، لا نزال ملتزمين بتحقيق الأهداف الرئيسية المنبثقة عن خطة عمل الأمم المتحدة العالمية. بيد أن استغلال المهاجرين لدوافع سياسية يوقع الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال، في قبضة المتجرين. ونقف منذ سنوات في الخطوط الأمامية على حدودنا البرية والبحرية، وهي أيضا الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. وفي بحر إيجه، أصبحنا على دراية بالممارسات اللاإنسانية للمتجرين بالبشر التي تدعمها سلطات بلدان أخرى أو تشجعها. وأنقذنا أرواح الآلاف من البشر في البحر ونحن عازمون على مواصلة القيام بذلك. وما دامت هناك أطراف ثالثة تسمح بالاتجار بالبشر أو تشجعه، فمن الضروري أن نتمسك بإنسانيتنا ونفعل كل ما في وسعنا من أجل الضحايا. ومن الأهمية بمكان أن نبعث اليوم رسالة مفادها أن التعاون والتفاهم بين البلدان المجاورة أمران ضروريان.

أشكركم على حسن إصغائكم.

بيان السيد فيجافات إيسارابهاكدي، نائب وزير خارجية مملكة تايلند

[الأصل بالإنكليزية]

السيد الرئيس، أصحاب الجلالة والفضامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة، المندوبون الموقرون، يشكّل الاتجار بالبشر انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية. وهو أشبه بممارسة الرق المعاصر، حيث يُحرم الضحايا من حقوقهم في أجسادهم وحياتهم. ويبعث الاتجاه المستمر للاتجار بالأشخاص في جميع مناطق العالم على القلق الشديد. ولا يجب السكوت على ذلك. ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده ويتخذ ما يلزم من إجراءات لمكافحة هذه الجريمة النكراء.

وتوفر لنا خطة العمل العالمية إطارا شاملا للعمل، من خلال الدعوة إلى منع حدوث هذه الجريمة وحماية ضحاياها ومقاضاة المجرمين وإقامة الشراكات. وتظل النهج التي تتمحور حول الإنسان وتركز على الضحايا وتراعي المنظور الجنساني وتقوم على الحقوق تشكل مبادئنا التوجيهية في المضي قدما.

إن مكافحة الاتجار بالبشر، بالنسبة لتايلند، جدول أعمال وطني. وعلى الرغم أن الحالة الناجمة عن كوفيد-١٩ أدت إلى انخفاض عام في حالات الاتجار بالبشر عبر الحدود في تايلند بسبب المراقبة الصارمة للحدود، فقد زاد الاستغلال الجنسي والاتجار بالأشخاص عبر الإنترنت بشكل كبير إلى حوالي ٣٠ - ٥٠ في المائة من إجمالي حالات الاتجار بالبشر في العامين الماضيين.

وتسهل تكنولوجيا المعلومات والإنترنت الوصول إلى مجموعة أكبر بكثير من الضحايا المحتملين. ويستخدم المتجرون حاليا التكنولوجيا لتصنيف ضحاياهم وتجنيدهم والتحكم بهم واستغلالهم، فضلا عن تمكنهم من إخفاء المواد غير القانونية الناجمة عن الاتجار وهوياتهم الحقيقية عن المحققين. ويمكنهم أيضا العمل في مواقع متعددة في نفس الوقت. وأصبح من الصعب بشكل متزايد إنفاذ القانون، لأن أي تحقيق يتطلب تعاوننا عبر الحدود، فضلا عن الخبرة الرقمية. ولذلك، تمس الحاجة إلى بناء القدرات والتعاون بين البلدان في هذا المجال.

ونحن بحاجة أيضا إلى معالجة مسألة الاتجار بالبشر من جذورها، أي جانب الطلب وأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم وضعف الناس، خاصة خلال جائحة كوفيد-١٩. ويجب على الحكومات أن تتصدى للفقر والتخلف، فضلا عن الاستثمار في البشر من خلال التعليم والرعاية الصحية وتوفير فرص العمل وكسب الرزق.

وينبغي مواصلة تعزيز تنفيذ خطة العمل العالمية وإدماجها في جهودنا المتواصلة للنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ويجب أن يشكّل منع الاتجار بالبشر وحماية الضحايا جزءا من استجابتنا الشاملة للجائحة فضلا عن استراتيجيتنا للتعافي لكفالة عدم تخلف أحد عن الركب.

أشركم، سيدي الرئيس.

بيان السيدة بيترا شنيباور، نائبة الوزير والمنسقة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في الوزارة
الاتحادية للشؤون الأوروبية والدولية في جمهورية النمسا

[الأصل بالإنكليزية]

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

أصحابَ الجلالةِ والفضامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة، المندوبون الموقرون، الزميلات والزملاء
الأعضاء،

بما أنني كنت عضواً في أسرة الأمم المتحدة في نيويورك لأكثر من أربع سنوات في مطلع الألفية، فإنه
يسعدني كثيراً أن أنضم إليكم بعد هذه الفترة الطويلة جداً - حتى ولو بشكل افتراضي.

بطبيعة الحال، تصدر منظمة الأمم المتحدة الصوف في الكفاح العالمي ضد الاتجار بالبشر -
وتضطلع بذلك في الجمعية العامة في نيويورك وكذلك في فيينا من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني
بالمخدرات والجريمة.

وإن نجتمع اليوم في الجمعية العامة، أود أن أشكر الممثلين الدائمين للفلبين والجمهورية الدومينيكية
كونهما الميسرين المشاركين للإعلان السياسي.

إن مكافحة الاتجار بالبشر مسألة ذات طابع دولي. غير أن العناصر الرئيسية الثلاثة، وهي التنسيق
والتعاون والالتزام، يجب أن تتبع من داخل كل دولة عضو في الأمم المتحدة.

ولهذا السبب، أنشأت الحكومة النمساوية فرقة عمل معنية بمكافحة الاتجار بالبشر في عام ٢٠٠٤، وقد
تشرفتُ برئاستها خلال العامين الماضيين.

وتضم فرقة العمل جميع الجهات النمساوية المعنية صاحبة المصلحة. وأود أن أشدد على أهمية
المنظمات غير الحكومية المتخصصة في ذلك الصدد. فهي تضطلع بدور أساسي ومهم لأنها هي التي تعمل
في الميدان، مما يحيي النهج الذي يركز على الضحايا من خلال تهيئة مساحة ثقة فعلية للمتضررين من
الاتجار بالبشر.

وخطة العمل الوطنية التي تُقدم كل ثلاث سنوات هي الأداة الرئيسية التي تستخدمها النمسا لمكافحة
الاتجار بالبشر. وتتضمن الخطة مجموعة من التدابير لمكافحة الاتجار بالبشر - ١٠٩ تدابير حالياً -
استناداً إلى التجارب السابقة وجهود البحث والرصد في المستقبل. وهي تشمل أهدافاً لإقامة التعاون ومنع
الاتجار بالبشر وحماية الضحايا ومقاضاة مرتكبيه، وكما ذُكر آنفاً، البحث والرصد.

وهناك أداة ثانية تكمل خطة العمل الوطنية: مؤتمر مكافحة الاتجار بالبشر الذي يُنظم كل عام. ويجتمع
خبراء وطنيون ودوليون على حد سواء في المؤتمر لمناقشة الجوانب ذات الصلة بذلك الموضوع المعقد. وبعد

تسليط الضوء على الروابط بين الاتجار بالبشر والرقمنة في عام ٢٠١٩ وكوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠، أبرز مؤتمر هذا العام الذي عُقد في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر مختلف الجوانب المالية للاتجار بالبشر، بدءاً من الكشف عن تحويلات العائدات غير المشروعة وصولاً إلى التعويض العادل للضحايا.

وخلال المؤتمر، سألني أحد المشاركين عن فائدة عقد مؤتمرات من هذا النوع. وكانت إجابتي واضحة: بغية التنسيق والتعاون والالتزام. فتلك هي أفضل أدوات نمتلكها لمكافحة الجرائم المنظمة العابرة للحدود مثل الاتجار بالبشر. ولذلك، أود أن أؤكد مجدداً التزام النمسا بمكافحة الاتجار بالأشخاص بالاشتراك مع الأمم المتحدة ودولها الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى والمجتمع المدني، وأود أن أوجه إليكم جميعاً اليوم دعوة لحضور مؤتمر مكافحة الاتجار بالبشر في العام المقبل الذي سيعقد مرة أخرى في تشرين الأول/أكتوبر بشأن موضوع يكتسي أهمية خاصة.

أشكركم على حسن إصغائكم.

بيان السيد دو هانغوي، نائب وزير الأمن العام في جمهورية الصين الشعبية

[الأصل بالصينية]

تشكّل جريمة الاتجار بالأشخاص تحدياً مشتركاً يواجه جميع بلدان العالم. وتشيد الصين إشادة كبيرة بالدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنسيق مواقف جميع الأطراف وتعزيز مكافحة الاتجار بالبشر، وتعرب عن خالص شكرها للزملاء من مختلف البلدان على جهودهم الدؤوبة منذ أمد طويل في ذلك الصدد.

وما فتئت الحكومة الصينية تولي أهمية كبيرة للعمل في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، وتتفد بنشاط خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وتبذل الصين جهداً متواصلاً في تعزيز الإدارة المتكاملة وحماية حقوق الإنسان والتعاون الدولي العملي، وتقدم خبراتها في النهوض بالجهود المشتركة لمكافحة الاتجار، مما يسهم في حماية حقوق النساء والأطفال ومصالحهم في جميع أنحاء العالم وبناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية.

وقد أصدرت الحكومة الصينية ثلاث خطط عمل لمكافحة الاتجار بالبشر ونفذتها وما فتئت تعمل باستمرار لتحسين آلية مكافحة الاتجار التي تقودها الحكومة بمشاركة واسعة من جميع قطاعات المجتمع، كما أنشأت آلية قوية لمنع الاتجار بالبشر ومكافحته وإنقاذ الضحايا وحمايتهم. وفي عام ٢٠٢١، وبتوجيه من الحكومة الصينية، حققت الصين نصراً كاملاً في مكافحة الفقر عندما قضت على الفقر المدقع، وهي معجزة في تاريخ الحد من الفقر وتشكّل خطوة كبيرة إلى الأمام في القضاء على التربة الخصبة للاتجار بالبشر. وفي عام ٢٠٢١، نقحت الحكومة الصينية القانون الجديد لحماية القصر وأدخلته حيز التنفيذ، وأصدرت ونفذت إطاراً لنماء المرأة للفترة ٢٠٢١-٢٠٣٠ وإطاراً لنماء الطفل للفترة ٢٠٢١-٢٠٣٠ بغية حماية الحقوق والمصالح المشروعة للنساء والأطفال بشكل فعال.

وتواصل أجهزة الأمن العام في الصين حملاتها ضد الاتجار بالبشر. وفي عام ٢٠٢١، أطلقت الصين عملية للشمّل لحل حالات اختطاف الأطفال والاتجار بهم المعلقة منذ فترة طويلة واعتقال الجناة المشتبه بهم وتحديد مكان الأطفال المفقودين والمختوفين وإنقاذهم، وحققت العملية نتائج جيدة. ويستخدم نظام لم الشمّل، وهو عبارة عن منصة للطوارئ لنشر معلومات عن الأطفال المفقودين وطورتها وأنشأتها وزارة الأمن العام، التكنولوجيا المتقدمة وتكنولوجيا المعلومات لحل تلك الحالات بسرعة وتحديد مكان الأطفال، محققاً معدل استعادة قدره ٩٨,٥ في المائة.

وتعلق الحكومة الصينية أهمية كبيرة على التعاون الدولي في مجال مكافحة الاتجار بالبشر. وقد أنشأت وزارة الأمن العام الصينية خطوطاً هاتفية ساخنة مع نظيراتها في ٣٤ بلداً وآليات لعقد اجتماعات منتظمة على مستوى العمل مع ٢٧ بلداً ووقعت ١٧٧ وثيقة تعاون، بما في ذلك اتفاقات تعاون ومذكرات تفاهم مع ٥٤ بلداً، وأنشأت ثمانية مكاتب اتصال لمكافحة الاتجار بالبشر في منطقة قوانغشي ومقاطعة يونان الحدوديتين وعززت عمليات مشتركة لإنفاذ القانون مع ١٣ بلداً ومنطقة، بما في ذلك فييت نام.

إن مكافحة الاتجار بالبشر مسؤولية مشتركة للعالم بأسره. وتؤيد الحكومة الصينية عملية التعاون التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص وستواصل تعزيز تنفيذ التدابير التالية:

أولاً، دعم عملية التعاون التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال مكافحة الاتجار من خلال المساهمات المالية وغيرها من الوسائل.

ثانياً، تنفيذ عمليات مشتركة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لمكافحة الاتجار بالأشخاص في إطار الأمم المتحدة لمكافحة بهمة الاتجار بالبشر عبر الحدود الوطنية وبنفذ الضحايا في الوقت المناسب وتتخذ الترتيبات المناسبة لهم.

ثالثاً، تقديم الدعم التقني المجاني للبلدان الراغبة في استخدام تكنولوجيا الإنترنت لمكافحة الاتجار لإنشاء آلية للعثور على الأطفال المفقودين من أجل التحسين المتبادل للقدرات المهنية في ذلك الصدد.

وتدعو الحكومة الصينية جميع البلدان إلى تعميق التعاون وتعزيز آلياتها وفتح آفاق جديدة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر. ونحن على استعداد للعمل مع البلدان الأخرى من أجل التنفيذ الكامل لخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص ومواصلة جهودنا الرامية إلى بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية وعالم خال من الاتجار بالبشر.